الجمهـورية الجـزائرية الديمقـراطية الشعـبية
وزارة التعلـيم و البحـث العلـمي
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم : اقتصاد نقدي وبنكي

عنـوان المذكرة

الرقمنة المالية العامة كآلية لتحسين الايرادات العامة خارج المحروقات

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص اقتصاد نقدي بنكي

إعداد الطالبة (ة) :
شياب سلمى

تحت إشراف الدكتور(ة) :
صيد فاتح

أعضاء لجنة المناقشة

الإسم و اللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
كعوان سليمان	محاضر أ	جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة	رئيسا
صيد فاتح	محاضر أ	جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة	مشرفا
لشهب مسعود	محاضر أ	جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة	ممتحنا

السنة الجامعية 2020/2019

الاهداء

اهداء

الحمد الذي سخر لنا من فضله ما لم يسخره لغيرنا، وجاد علينا من فضله بما لم يجد به على غيرنا لنتم عملنا هذا بمشيئته و إذنه سبحانه له الحمد كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه له الملك وله الحمد وهو على كل شيئ قدير. إلى بؤرة النور التي عبرت بي نحو الأمل، و إتسع قلبه ليحتوي حلمي حين ضاقت الدنيا فروض الصعاب من أجلي، و سار في حلكة الدرب ليغرس معاني النور الصافي في قلبي ، لطالما تفطر قلبه شوقا و حيت عيناه لرؤيتي بشهادة الماستر حتى ترى ثمرة جهدك وطيب غرسك قد أينعت لأقدمها بين يديك، يا أبي لعزيز، كان إرضائك جزءا من مواصلتي لطلب الماستر، فكنت معنى الحياة لي فأرضاني الله فيك يا أبت فهلا رضيت عني. و إلى من تحتل القلب و تغزو الروح، إلى من تفننت الحب و الى من غرست الأمل في قلبي الصغير لتبقى الروح مشرقة و متلألئة، لطالما كانت دعواتها عنوان دربي و تبقى أمنياتي على وشك التحقق طالما يدها في يدي، إلى أمي التي مهما كبرت سأبقى صغيرتها التي إذا رأيتها إنبثق الحب لها و دق القلب لأجلها، لكي والدتي الحبيبة يا سيدة القلب و الحياة أهديك عملي لتهديني الرضاء و الدعاء. إلى النور الساطع في عائلتي ماما كبيرة الغالية على قلبي إلى دفئ البيت وسعادته إخوتي (رمزي ومحمد وسيم) إلى أعمامي و عماتي وأخوالي و خلاتي و أولادهم الى زوجة أخي وبنات خالاتي الجميلات (سعيدة ،صبرينة ، نوال ، سميحة ،حنان ،غادة ، منال) إلى توأم روحي صديقتي الرائعة شيماء إلى كل من جمعني معهم مشواري الدراسي من بدايته إلى الى يومنا هذا وإلى كل منهم على الدرب سائرون.

سلمى

شكر وتقدير

شكـر وتقديـر

نشكر الله -عز وجل- أن وفقنا بإرادته ومشيئته على إتمام هذا البحث.

فلقد أمدنا -سبحانه- بمدد من عنده، وأعاننا بفضله وكرمه على إتمام هذه المذكرة، فما كان لشيء أن يتم إلا بإذنه العليم جل شأنه ونقول:

وفاءا وتقديرا واعترافا بالجميل، نتوجه في هذا المقام، بخالص شكرنا، ووافر تقديرنا، وأسمى احترامنا للأستاذ المشرف: "صيد فاتح" الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث، وأغدق علينا بتوجيهاته الفذة، التي أخذت من وقته وجهده الكثير، جزاه الله كل خير.

كما نشكر جميع أساتذتنا الأفاضل على دعمهم وتوجيههم لنا.

كما نشكر كل من كان له اسهام في مساعدتنا، جزى الله الجميع عنا خير الجزاء.

سلمى

الملخص

الملخص :

تعالج هذه الدراسة موضوعا في غاية الاهمية وهو الرقمنة ، وعلاقتها بلموازنة العامة عن طريق التأصيل المعرفي لكل منهما ،حيث سلطنا الضوء في هذا البحث عن أهمية رقمنة في زيادة الإيرادات العادية ،ثم التطرق إلى واقع التجربة الرقمية في الإدارة الحكومية الجزائرية انطلاقا من الأبعاد القانونية والتنظيمية التي ترصد مشروع الجزائر الإلكترونية وإسقاط هذه الدراسة على الإدارة الضريبية التي سارعت الى عصرنة قطاعها بالوسائل التقنية الحديثة حيث توصلنا في الاخير انه فعلا تلعب الرقمنة دورا هاما في زيادة الإيرادات العاديةمن خلال القضاء على التهرب الضريبي وكل انواع الفساد والتزوير المتعلقة بإدارة الضريبية.

الكلمات المفتاحية : الرقمنة ، الموازنة العامة ، المالية العامة

.

Summary:

This study deals with a very important topic, which is digitization, and its relationship to the public budget through cognitive rooting for each of them, where we shed light in this research on the importance of digitization in increasing regular revenues, and then touched upon the reality of the digital experience in the Algerian government administration based on the legal and organizational dimensions that The Algeria e-project monitored and dropped this study on the tax administration, which hastened to modernize its sector with modern technical means, as we finally found that digitization does indeed play an important role in increasing regular revenues by eliminating tax evasion and all kinds of corruption and fraud related to tax administration.

Key words: digitization, general budget، Public Finance

الفهرس

العنوان	الصفحة
الاهداء	
الشكر والتقدير	
الملخص	
الفهرس	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
الملاحق	
المقدمة	أ – د
الفصل الأول: الإطار النظري للموازنة العامة والرقمنة	
تمهيد	
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الموازنة العامة والرقمنة	5
المطلب الأول: عموميات حول الموازنة العامة والرقمنة	5
أولا: مفهوم الموازنة العامة	5
ثانيا: حالات الموازنة العامة	5
ثالثا: عناصر الموازنة العامة	6
رابعا: الايرادات العامة	7
المطلب الثاني: ماهية الرقمنة	8
أولا: تعريف الرقمنة	8
ثانيا: أهمية الرقمنة	9
المبحث الثاني: أثر الرقمنة على الموازنة العامة	11
المطلب الأول: أثر الرقمنة على النفقات العامة	11
المطلب الثاني: أثر الرقمنة على الإيرادات العامة	12
المطلب الثالث: أثر الرقمنة على كفاءة اعداد وتنفيذ ومراقبة الموازنة العامة	13
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	14
أولا: الدراسات المحلية	14
ثانيا: الدراسات الأجنبية والعربية	15
خلاصة الفصل	18
الفصل الثاني: الرقمنة المالية في الجزائر	
تمهيد الفصل	19
المبحث الأول: واقع تطور الموازنة العامة في الجزائر	20

المطلب الأول: واقع تطور الإيرادات العامة في الجزائر	20
المطلب الثاني: واقع تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر	25
المبحث الثاني: واقع الرقمنة المالية في الجزائر	28
المطلب الأول: التشريعات والقوانين الناظمة لرقمنة المالية في الجزائر	28
المطلب الثاني: الأنشطة التي تخضع لرقمنة المالية في الجزائر	30
أولا: الأشخاص المعنويون	30
ثاينا: الأشخاص الطبيعيون	30
المطلب الثالث: أثر الرقمنة على الايرادات العادية في الجزائر	31
المبحث الثالث: تحديات وآفاق الرقمنة المالية في الجزائر	33
المطلب الأول: معيقات الرقمنة المالية في الجزائر	33
أولا: المعوقات التقنية المتعلقة بتكنلوجيا الاعلام والاتصال	33
ثانيا: المعوقات الادارية	34
ثالثا: المعوقات البشرية	35
المطلب الثاني: آفاق الرقمنة في الجزائر	35
خلاصة الفصل	37
الخاتمة	38
المراجع	
الملاحق	
العرض التقديمي	

فهرس الجداول

العنوان	الصفحة
الجدول 1: تطور ايرادات ومكوناتها خلال الفترة (2019-200)	20
الجدول 2 : تطور النفقات العامة في الجزائر	23
الجدول 3: تطور رصيد موازنة العامة في الجزائر	25

مقدمة

مقدمة

يشهد العالم عدة تغيرات و تحولات هامة في مختلف القطاعات، وتمثل هذا التحول بثورة العلوم و التكنولوجيا المتطورة، حيث باتت المعلومات و المعرفة موردا أساسيا من الموارد الاقتصادية و الاستراتيجية الجديدة في الحياة الاقتصادية المكملة للموارد الطبيعية، وقد تأثر بهذا التحول بصورة كبيرة قطاع المالية العامة، حيث إنتقل من مفهومه التقليدي إلى مفهوم مختلف و هو ما يسمى برقمنة المالية العامة وإمتدادا لهذه التحولات وفإطار الورة الصناعية الرابعة وماصاحبها من تقنيات مثل الصناعي والبيانات الكبيرة وسلسلة الكتل والتقنيات الحيوية وغيرها من التقنيات الاخرى إتجهت العديد من الحكومات للإستفاذة من هذه التقنيات في زيادة مستويات فاعلية إدارة المالية العامة في تحقيق أهدافها من خلال تطوير أليات أكثر كفاءة لجمع الأموال العامة وإنفاقها ،بما يحقق أهداف السياسة المالية وتتطرق رقمنة المالية العامة للعديد من الجوانب من بينها التحول القمي على صعيد جانبي إدارة الموازنة العامة " الإيرادات العامة والتفقات العامة" لاسيما من خلال تبني نظام تحصيل الدفع الإلكتروني وهذا ماجعلنا نطرح الإشكالية التالية :

ما مدى مساهمة الرقمنة المالية العامة في زيادة ايرادات الدولة خارج المحروقات؟

*ومنه نطرح التساؤلات الاتية :

-ماهو واقع نمو الموازنة العامة في الجزائر؟

-ماهو واقع رقمنة المالية العامة في الجزائر ؟

-ماهي مختلف التحديات الت تواجه الرقمنة العامة في الجزائر ؟

فرضيات الدراسة :

كمحاولة أولية للإجابة على الإشكالية الرئيسية ومختلف التساؤولات الفرعية تم صياغة الفرضية الرئيسية التالية :

- تساهم رقمنة المالية العامة في زيادة ايرادات العامة خارج المحروقات من خلال تبني القطاع الضريبي لرقمنة ..

-أما الفرضيات الفرعية فهي كما يلي :

* يتميز نمو الموازنة العامة في الجزائر بإرتباطها الكبير بعوائد الجباية البثرولية .

* يتمثل واقع رقمنة المالية العامة في الجزائر من خلال رقمنة القطاع الضريبي.

* تواجه رقمنة المالية العامة في جزائر تحديات كثيرة منها ماهو متعلق بلمشاكل التقنية والبشرية.

أهمية الدراسة :

تستمد هدة الدراسة اهميتها في كون أن رقمنة المالية العامة وبأخص رقمنة الجباية العادية من أهم الوسائل التي تساعد الدولة في تحقيق التنمية الإقتصادية بخلاف الإيرادات البثرولية التي قد ترتبط بمتغيرات خارجية لايمكن التحكم فيها ،كما نجد ان ظاهرة التهرب الضريبي من ابرز معيقات التي تواجهها الدولة في رسمها وتنفيذها لمختلف سياستها ،لذالك تسعى الإدارة الجبائية في وضع إجراءات جديدة من أجل عصرنة نظامها ومحاولة مواكبة الدول المتقدمة ومنها السعي في زيادة ايرادات الدولة.

أهداف الدراسة :

-التعرف على رقمنة المالية العامة.

-التعرف على أثر الرقمنة على جانبي الموازنة العامة .

-التعرف على قوانين ضبط الرقمنة المالية العامة في الجزائر.

-تسليط الضوء على اهمية رقمنة القطاع الضريبي في توسيع قاعدة تحصيل الضريب.

-معرفة اهم التحديات تطبيق رقمنة المالية العامة في الجزائر.

أسباب إختيار الموضوع :

من خلال أهمية هذا الموضوع والأهداف المتوخاة تحقيقيها تبين لنا الأسباب التي جعلتنا نختار هدا ى الموضوع والبحث فيه، حيث يمكن اختصار اهم الأسباب والدوافع في مايلي :

-كون الموضوع يتسم بالحداثة.

- إبراز دور وأهمية رقمنة المالية العامة في دفع عجمة التنمية وتشجيع الاقتصاد الرقمي

- عدم وجود أية د ا رسة للموضوع على مستوى مكتبة الكلية مما شجعنا على البحث في هداا الموضوع والتحكم فيو أكثر.

– إثراء المكتبة وتزويدها ببعض المعارف والمبادئ العلمية في الموضوع.

منهج الدراسة:

–للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع ولمعالجة الإشكالية تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي لأنه يعتبر من أسس المناهج البحثية لتقرير الحقائق وفهم مكونات الدراسة بدقة ووضوح

الفصل الأول:

الإطار النظري للموازنة العامة و الرقمنة

الفصل الاول: الإطار النظري للموازنة العامة و الرقمنة

تمهيد:

لقد أثرت التحولات الرقمية الغير المسبوقة التي يشهادها العالم على كافة مناحي الحياة وأسفرت عن تحقيق مكاسب كبيرة على صعيد الإنتاجية والتنافسية من خلال دورها في إعادة تشكيل طريقة أداء العديد من القطاعات الإنتاجية والخدمية, كما انعكست كذلك على أليات عمل وأداء السياسات الإقتصادية الكلية ومن بينها المالية العامة, امتداد لهده التحولات وفي اطار الثورة الصناعية الرابعة وماصاحبها من تقنيات حديثة, اتجهت العديدمن الحكومات للإستفادة من هده التقنيات في زيادة مستويات إدارة المالية العامة في تحقيق أهدافها من خلال تطوير أليات أكثر كفاءة بجمع الأموال العامة وانفاقها بما يحقق اهداف السياسة المالية؛ وعليه قسمنا فصلنا هذا الى:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الموازنة العامة والرقمنة

المبحث الثاني: أُثر الرقمنة على الموازنة العامة

المبحث الثالث: الدراسات سابقة

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول الموازنة العامة والرقمنة

- تعتبر **الموازنة العامة** وسيلة لا غنى عنها وأداة من أدوات السياسة المالية تستخدمها الدولة عامة لتحقيق أهدافها المالية والإقتصادية والإجتماعية والسياسية ومن تم تحقيق أهدافها التوازينة في شتى القطاعات الإقتصادية والإجتماعية وعليه فإن الموازنة العامة عنصر أساسي تحتاجه الدولة في تقدير معدل إيراداتها ونفاقاتها ضمن مدة زمنية معينة لتلافي الوقوع في العجز المالي المفاجىء والإضطرابات الإقتصادية التي تنتج عنها.
- تعد **الرقمنة** ايضا او مايسمى بالإدارة الإلكترونية مفهوما حديثا مبتكرا أملته المراحل المتقدمة من ثورة التكنولوجيا المعلومات بإستخدام الشبكات العنكبوتية العالمية والأنترنث وتنمو الرقمنة في بيئة الإبتكار والخلق والإبداع وتستمد قوتها من الفكر التكنولوجي والإبداع المعرفي الذي أصبح سمة من سمات الإقتصاد الرقمي.

المطلب الأول : عموميات حول الموازنة العامة

نعتبر الموازنة العامة من أهم التنظيمات المالية المعاصرة ويمكن توضيح مفهومها وعناصرها فيمايلي :

1. الموازنة العامة عبارة عن خطة مالية معتمدة من قبل السلطة التشريعية [1]
2. وتعرف بيات تقديري لنفقات وإيرادات الدولة عن مدة زمنية مستقبلية تقاس عادة بسنة [2]

اولا: مفهوم الموازنة العامة

3. من خلال تعريفين السابقين نجد ان الميزانية العامة تعرض نشاطات الدولة الإقتصادية من خلال خطة مالية تتضمن نفاقات الدولة وايراداتها المالية والتي من منتظر تنفيدها خلال مدة زمنية مستقبلية غالبا تقدر بسنة.

ثانيا : حالات الموازنة العامة[3]

تواجه الدولة ثلاث حالات للموازنة العامة :

[1] الدكتور محمود حسين الوادي, مبادئ المالية العامة , دار المسيرة للنشر و التوزيع, عمان , الطبقة الثالثة , 2015 ص 141
[2] المرجع نفسه
[3] المرجع نفسه

الحالة الأولى : تكون الإيرادات أعلى من النفقات؛ وهذا مايحقق مايسمى بفائض الموازنة ويحدث اذا كان نمو الدولة كبيرا في وجود موارد الإستراتيجية مثل النفظ ؛ مما يؤدي الى ارتفاع العائدات ويمكن الدولة من الإستثمار في مشروعات البنية التحتية مثل تحسين شبكات النقل والمواصلات العامة وخدمات الصحية وتعليم.

الحالة الثانية : تسعى الحكومة من خلالها ان تكون نفقاتها متساوية مع ايراداتها.

الحالة الثالثة : كما هو الحال في معظم الدول تكون فيه النفقات اعلى من ايرادات وبالتالي يحصل مايسمى بعجز الموازنة؛ والذي يشكل الهاجس الأكبر للحكومات ويدفعها الى وسائل لتخفيض العجز من اجل الوصول الى حالة التوازن ويكون عادة اما باجراءات تقشفية او انكماشية مثل رفع الدعم على السلع التنموية والاساسية والمحروقات او زيادة نسبة الضرائب؛ التوقف عن الإستثمار في المشاريع؛ ويبقى الإقتراض الخارجي والداخلي لمواجهة العجز الطريقة الأكثر إنتشارا واستخداما والأسوء أثرا على الأفراد والإقتصاد والتي تؤثر سلبا على نمو نشاط الإقتصادي للدولة فينتج عن هادا الزيادة في نسب الديون والفوائد وتراكم القروض على الموازنة العامة.

ثالثا : عناصر الموازنة العامة

1) **النفقات العامة**:تعرف النفقة العامة بصورة رئيسية بأنها مبلغ نقدي يقوم بدفعه شخص عام من أجل إشباع حاجات عامة.[1]

- ويمكن تقسيم النفقات العامة حسب عدة معايير:[2]

❖ **معيار الدوري** : وبناء عليه تنقسم النفقات عامة الى نفقات عادية ونفقات غير عادية.

- **نفقات عادية** : وتتسم بالدورية؛ والتكرار وضمن مدة زمنية محددة غالبا ماتكون سنة ومن أمثالها الرواتب والأجور والتقاعد.
- **نفقات غير عادية** : وتتسم بعدم الدورية والتكرار ولا تظهر الا في فترات متباعدة وبصورة غير منتظمة بحيث تتجاوز أثارها حدود الفترة مالية العادية وهي السنة في الغالب.

❖ **معيار الإداري** : وبناء عليه يتم تصنيف النفقات العامة تبعا للوحدات والأجهزة الحكومية الرئيسية والتي تباشر الانفاق الحكومي ؛ وبعبارة أخرى تبعا لمدى الإستفادة من هده النفقات على النطاق القومي المتمثل في افراد

[1]: د. علي زغدود ، المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الطبعة الرابعة ، 2005 ،ص30.
[2] د.زوبير دغمان ، مطبوعة محاضرات في مقياس المالية العامة ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارية ،جامعة محمد الشريف مساعديه ،سوق اهراس ،(2016،2017) ص31،ص32

المجتمع كله او على النطاق محلي الممثل في أفراد المنطقة او وحدة ادارية معينة وكما يعرف بالنفقات المركزية كالوزرات وأقسامها والنفقات اللامركزية كالمحافظات والولايات ومقاطعات.

- **معيار الوظيفي** : وتبعا له يتم تصنيف النفقات العامة إستنادا الى الوظائف والخدمات التي تضطلع بها الدولة ؛ وبعبارة أخرى تبعا لغرض النفقات ونوعية الخدمات التي تنفق الموارد المالية لإشباعها مثل : نفقات الدفاع ؛ نفقات التربية و التعليم ... الخ
- **معيار الإقتصادي** : وبناء عليه يتم تصنيف النفقات العامة تبعا لطبيعة النفقة ذاتها سواء فيما يتعلق باستمرارها اوديمومتها أو علاقتها بالثروة القومية او مايتعلق بالمقابل او عدمه مثل نفقات جارية ؛ النفقات رأسمالية ؛نفقات تحويلية إقتصادية ؛ نفقات تحويلية إجتماعية.

ثانيا : الإيرادات العامة

تعرف الإيرادات العامة بأنها مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من مصادر مختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الإجتماعي والإقتصادي.[1]

وبمعنى أن الإيرادات العامة public revenues هي مجموع الاموال التي تجنيها الدولة من مختلف المصادر والجهات لتحويل النفقات العامة والإبقاء بالحاجات العامة[2].

- وتنقسم الايرادات العامة الى :[3]

1. الإيرادات الأصلية والإيرادات المشتقة :

- **الإيرادات الأصلية** : هي التي تحصل عليها الدولة مباشرة باعتبارها شخصا قانونيا له حق التملك ودون ان تقتطعها من دخول الافراد مثل : ايرادات املاك الدولة.
- الإيرادات المشتقة : هي التي تحصل عليها الدولة عن طريق اقتطاعها من دخول الافراد مثل : الضرائب والرسوم والقروض والغرامات والاتاوات.

2. الايرادات العادية والغير العادية :

[1] د.رانيا محمود عمارة ، المالية العامة الإيرادات العامة ،مركز الدراسات العربية لنشر والتوزيع ،جمهورية مصر العربية الطبعة الأولى ،2015 ،ص 33 ص34

[2] مرجع نفسه

[3] مرجع نفسه

- الايرادات العادية : هي تلك الايرادات التي تتكرر دوريا في الموازنة العامة ؛ وهي تتضمن ايرادات املاك الدولة والضرائب والرسوم.
- **الايرادات الغير العادية** : فهي تلك الايرادات التي لاتتكرر دوريا في الموازنة العامة ؛فهي ايرادات غير منتظمة او غير دورية من امثالها : القروض العامة والاصدار النقدي والغرامات.

3. الايرادات الاجبارية والايرادات الاختيارية :

ومن خلال هذا التقسيم يتم تقسيم الايرادات العامة وفقا لمعيار الاجبار والاكراه او الاختيار ؛وهذا الاجبار يكون من جانب الدولة على الافراد بمناسبة حصولها على بعض الايرادات العامة حيث تستخدم سلطتها السيادية مثل ضرائب ؛ رسوم ؛ غرامات.

اما اذا تم الحصول على ايرادات العامة من افراد المجتمع اختياريا فاننا نكون بصدد ايرادات اختيارية مثل : املاك الدولة ومنح واعانات ولكن ينبغي فهم صفة الاجبار من دولة هنا على انها تهدف الى قيام باعباء العامة وان يتحمل معها هده الاعباء افراد المجتمع وليس ذلك على سبيل القهر.

المطلب الثاني : ماهية الرقمنة

تشكل الثقافة الرقمية جزء لايتجزأ من المجتمعات الحديثة ؛ فالتكنولوجيات الرقمية سيرت الانتفاع بمختلف مصادر المعلومات في شتى انحاء العالم.

اولا : تعريف الرقمنة[1]

- يعرف المعهد الامريكي لخدمات المتاحف والمكتبات الرقمنة بانها عملية تحويل وانشاء وصيانة الكتب والاعمال الفنية ؛ والوثائق التاريخية والصور والمجالات وما الى ذلك الى التمثيل بحيث يمكن عرضها عبر اجهزة الكمبيوتر.
- **ويعرف ويتن وديفيد (2003)** الرقمنة بانها عملية اخد المكتبة التقليدية والمواد التي تكون في شكل كتب واوراق وتحويلها الى النمودج الالكتروني حيث يمكن تخزينها ومعالجتها بواسطة جهاز كمبيوتر.

تعريف اجرائي : ومن تعريفين السابقين يمكن استخلاص تعريف الرقمنة في انها تمثل في عملية تحويل مصادر المعلومات على اختلاف اشكالها من الكتب والدوريات والتسجيلات الصوتية ؛ والصور المتحركة الى شكل مقروع بواسطة الحاسبات الية .

[1] DR. Saimaa khan ،Digitalization And Its impact on Economy ،international Journal of Digital library services ، vole 5 April –June ،2015 ISSUE 2 P 140.

ثانيا : اهمية الرقمنة[1]

نعتبر الرقمنة مبادرة اصبحت لها قمة متزايدة لمؤسسات المعلومات على اختلاف انواعها كما انها تتمتع باهمية كبيرة بين اوساط اختصاصي المعلومات حيث تتمثل اهميتها فيمايلي :

- ✓ يمكن الاطلاع على الوثائق من اي مكان وفي اي وقت من اليوم.
- ✓ يمكن طباعة المستندات مباشرة من الويب.
- ✓ يمكن للمسخدمين العثور على مايبحثون عنه بسرعة وبشكل مستقل ؛ يمكن ان يوفر الوقت للموظفين عن طريق الاجابة على الاسئلة المتداولة على شبكة الانترنيت.
- ✓ يمكن تحسين الصور الكترونيا بحيث يمكن عرضها بمزيد من الوضوح.
- ✓ تساعد على الحفاظ على المستندات وذلك عن طريق التقليل التعامل معا بشكل متكرر مما يقلل من تاكلها.

المطلب الثالث : ايجابيات وسلبيات التطبيق [2]

أ/ ايجابيات تطبيق الرقمي :

إن التوظيف التكنولوجي الحديث يقصد تقديم خدمات حكومية الى المواطنين ؛ ستحقق نتائج باهرة في المستقبل في المجالات التالية :

- **رفع مستوى الاداء:** ونقصد بذلك سهولة انتقال المعلومات بدقة وانسيابية بين الدوائر الحكومية والادارات المختلفة ؛ الشيء الذي ينتج عنه تقليص الازدواجية في ادخال البايانات والحصول على المعلومات بدقة من المواطنين والمتعاملين مع الادارات الحكومية على انجاز الاجراءات بسرعة وفي خلال ساعات محددة بدلا من انتظار اتمام الاجراءات لمدة طويلة من الزمن.
- **زيادة دقة البيانات:** ان ادخال البايانات بطريقة الكترونية يسمح باعطاء الاولوية للمعلومات المطلوبة لان الخانات التي ينبغي ملؤها من طرف الزبون او المتعامل مع الادارة تسمح بالحصول على جميع المعلومات المطلوبة وبالتالي فان الثقة بصحة المعلومات والبايانات المتبادلة ستكون مرتفعة والقرارات صائبة والنتائج ايجابية مضمونة.
- **تقليص الاجراءات الادارية:** بفضل المعلومات المخزونة في جهاز الكمبيوتر تستطيع الادارات الحكومية ان تقلص من الاعمال الورقية وتعبئة البيانات في كل مرة للحصول على خدمة من المؤسسات الحكومية.كما ان

[1] DR. Saimaa Khan ،op.cit.

[2] نادية عوني ، تقييم التجربة الرقمية في الإدارة المحلية الجزائرية ، مدكرة لنيل شهادة الماستر ، الجزائر ، جامعة مولاي الطاهر سعيدة ، (2016،2017) ص21

الادارات الحكومية تستطيع ان تحصل على الوثائق المطلوبة من مصدرها دون تكليف المواطنين مشقة التنقل الى مراكز الادارية مختلفة للحصول على الوثائق المطلوبة للقضاء حاجاتها.

- **الاستخدام الامثل للطاقات البشرية :** ان وجود قاعدة معلومات مع سهولة استخدامها وتوظيفيها الكترونيا وتزويد الجهات المختصة في كل مكان بالمعلومات الضرورية للعمل كلها عوامل تساعد على توجيه الطاقات البشرية للعمل الانتاجي وصرف الطاقات في العمل المنتج ولهذا فان الاستثمار في الانسان وفي الوقت والاعتماد على العناصر البشرية المؤهلة في الاعمدة الرئيسية للارتقاء بجودة الخدمات العامة لمستوى الرفيع .

ب/ سلبيات تطبيق الرقمي :

بالرغم من الايجابيات العديدة للاداراة الالكترونية الا ان هناك بعض السلبيات لابد ان نذكرها والتي من شانها ان تحد من قدرتها على تسهيل عملية التغير وخلق عمليات ادارية جيدة واكثر فعلية ؛ فمشروع الادارة الالكترونية لن يحل جميع المشكلات المرتبطة بالفساد وعدم الكفاءة ونذكر بعض سلبيات تطبيق الرقمي:

- سهولة اختراق الانظمة وعدم وجود ضمانات سرية وامن المعلومات.
- اقتطاع جزء كبير من ميزانية الدولة مما قد يؤثر على اولويات تنفيد الخدمات العامة وخاصة النامية.
- التاثير السلبي على معدلات التوظيف في بعض القطاعات والتخصصات وارتفاع نسبة البطالة بها.
- ارتفاع التكلفة مع نقص الاعتمادات المالية .
- عدم وجود علاقة مباشرة بين الموظف الحكومي وطالب الخدمة من شأن ذلك ان يلغي التنظيم غير الرسمي داخل الادارة الالكترونية .
- عدم قدرة قطاعات المجتمع من تعامل معها نظرا لارتفاع نسبة الامية وخاصة الامية الالكترونية.

المبحث الثاني : اثر الرقمنة على الموازنة العامة

- تتطرق رقمنة المالية العامة للعديد من الجوانب من بينها التحول على صعيد ادارة جانبي الموازنة العامة {الايرادات والمصروفات العامة } من خلال تبني نضم تحصيل و دفع الكتروني وهذا ما سنتطرق اليه في المطلبين التالين :

المطلب الاول : أثر الرقمنة على النفقات العامة [1]

فيما يتعلق بجانب النفقات ؛ خاصة منها نفقات المتعلقة بالدفع ومنافع الاجتماعية فان الثورة الرقمية تلعب دورا هاما في ضمان التخصيص الامثل لهده النفقات ووصول الدعم لمستحقيه وتخفيض تكلفة تورزيع الدعم والمنافع الاجتماعية وهو ماينعكس في تحقيق الاهداف المرجوة منها سواءا الاهداف الاقتصادية او الاجتماعية ومن شان ذلك ايضا توسيع نطاق المستفدين من خلال الوفورات المتحققة من خفض التكلفة ؛ تاكيدا لما تقدم تشير التجارب الى ان المدفوعات الالكترونية اقتفاء اثرها من خلال السجل الرقمي الذي يتسم بالوضوح وسرعة الحصول عليه في اي وقت وبالتالي تقليص احتمالات عدم وصول الاموال الى مستفدين او حدوث المدفوعات المزدوجة او المدفوعات الى غير مستحقيها.

- كذلك تسهم الرقمنة تقديم الخدمات الحكومية في الحد من عمليات النصب والاحتيال وتحد من الفساد المرتبط بالرشاوي التي يقبلها بعض الموظفين الحكومين لتقديم تلك الخدمات وقد يترتب عن عدم استخدام التقنيات الحديثة ارتفاع التكاليف الحكومية خاصة في الاماكن الحكومية كذلك تساهم الرقمنة في كشف التدفقات الاموال الغير شرعية ؛ تساهم ايضا في عملية تسجيل مستحقين لمنافع الاجتماعية العامة وبالتالي ضمان توزيع امثل لهذه المنافع وتوسيع قاعدة المستفدين بذات التكلفة كذلك اعداد قوائم المستفدين من خدمات الشبكات الضمان الاجتماعي بصورة ورقية لايساعد في تحديثها وتاكد من وصولها لمستحقيها كثير من الدول تعاني من وجود متوفرين ضمن قوائم المستفدين من منافع اجتماعية وفي نفس الوقت الكثير من مستحقين لايستفيدون منها .
- ويعد المال السائل النقدي من ابرز معوقات التقدم في محاربة الفساد اذا يتم تحويل مئات مليارات من دولار سنويا ضمن مدفوعات حكموية وتحويلات تشمل رواتب وتأمينات صحيو ومعاشات ودعم مالي للأسر المحتاجة ؛ ولما كان من صعب تعقب هده التحويلات نقدية ومعرفة مصدرها وهوية متليقها حقيقي

[1] د.أحمد شفيق الشاذلي ،دور التقنيات المالية في تحسين الإدارة المالية الحكومية ،صندوق النقد العربي ، ابو ظبي ،العدد (53) ، 2019 ،ص5

فإن هده الطريقة القديمة في تحويلات مالية تسبب في خسائر تزيد عن 110 مليار دولار سنويا ومن هنا تأتي الرقمنة التي تسمح للحكومات بالتحويلات المالية بطرق امنة وشفافة عبر قنوات رقمية لاتضيع فيها اية اموال فهي تذهب لمستحقيها الفعلين او تعود مرة اخرة لراسلها.

المطلب الثاني : أثر الرقمنة على الايرادات العامة [1]

- ان استخدام النظم الرقمية ساعد السلطات الضريبة من الوصول الى الكميات الضخمة من المعلومات بشان امور مثل المعاملات المصرفية وايرادات الفوائد و الاجور التي يدفعها ارباب العمل كما تتيح نظم الفوترة الالكترونية الوصول الفوري الى البيانات المتعلقة بمبيعات الشركات ؛ مما يتيح للسلطات الضريبة تحسين الطرق القائمة على جمع الضرائب ومحاربة التهرب الضريبي فعلى سبيل المثال :أدت رقمنة الضرائب الى زيادة بنسبة 50 في مئة في قاعدة الضريبية في الهند في اقل من عام واحد مما ساعد على توليد المزيد من الايرادات العامة حيث اصبح بمقدور الحكومات جمع معلومات دقيقة وفورية حول مدفوعات الرواتب ومبيعات الشركات وتشير الدراسات ايضا ان رقمنة المالية العامة تساعد الحكومات بشكل خاص على زيادة مستويات كفاءة عمليات تحصيل الضرائب الغير مباشرة ففي هذا السياق تساهم تقنية البلوكشين على سبيل مثال سلطات الضريبية على التحقق من امتثال الشركات الضريبية القيمة المضافة والتحصيل الالي لضريبة القيمة المضافة المفروضة على كل مرحلة من مراحل الانتاج والتوزيع.
- وعلى المستوى الكلي ايضا يسهم استخدام التقنيات الرقمية في تحقيق العديد من الجوانب الايجابية المتعلقة زيادة الاعمال والابتكار من خلال اتاحة فرص متساوية لاكبر عدد من المواطنين للحصول على المعلومات المتعلقة بالاعمال والفرص الاستثمارية التي من شانه ان يزيد من معدل الصادرات.

[1] د.هبة عبد المنعم ، رقمنة المالية العامة ، صندوق النقد العربي ،مجز السياسات ، العدد (2) ، ابريل 2019 ،ص1

المطلب الثالث :أثر استخدام التقنيات المالية الحديثة على كفاءة إعداد وتنفيذ ومراقبة الموازنة العامة [1]

– يعتبر معيار التخصيص الامثل للموارد وتحصيل الإيرادات الحكومية في المواعيد المحددة لها وبأقل تكلفة، من معايير نجاح عملية إعداد وتنفيذ الموازنات الحكومية وكدالك إمكانية الحصول عليها بصورة إلكترونية تمكن من التحليل والدراسة من خلال الإعتماد على بيانات تاريخية كبيرة الحجم بصورة رقمية وليست ورقية يسهل من خلالها استخدام البرامج والاساليب التحليلية الإلكترونية، يجنب صانعي السياسات ومعدي الموازنات من تكرار أخطاء الماضي، وتخصيص الموارد لبنود لم تحقق الغرض الإقتصادي أو المالي أو الإجتماعي المنشود من عملية التخصيص. وبالنسبة لجانب تحصيل الإيرادات فإِ ن الإعتماد على الوسائل الرقمية يمكن من الحصر الدقيق لبنود الموارد سواء الضريبية أو غير الضريبية. فعلى سبيل المثال، إعداد رقم ضريبي موحد لكل مكلف بالضريبة يمكن من مطابقة البيانات الخاصة بالمكلف بصورة إلكترونية يمكن من خلالها تحديد الوعاء الضريبي بصورة واقعية من شأنها .الحد من عمليات التهرب أو التجنب الضريبي.

[1] د.أحمد شفيق الشاذلي ، مرجع سبق دكره ص15

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

لتحقيق اغراض البحث قمت بالرجوع الى العديد من دراسات السابقة العلمية دات العلاقة بالموضوع الدراسة التي تناولت الدول العربية والاجنبية والمحلية.

اولا: الدراسات المحلية:

1/ دراسة حبيبة زيار وفاطمة بوجميعة (2013؛2014) : حول واقع وافاق الضريبة الالكترونية في الجزائر وقد عالج دراستهما تحت اشكالية تالية ماهو واقع وافاق الضريبة الالكترونية في الجزائر؟ وقد هدفت هده الدراسة الى معالجة دور واهمية الضريبة الالكترونية في دفع عجلة التنمية وتشجيع الاقتصاد الرقمي حيث استخدما المنهج الوصفي ودلك من خلال وصف أهمية الضريبة الالكترونية في زيادة وتحسين كفاءة الخدمة حيث توصلت هته الدراسة الى جملة من النتائج:

- اعتماد الادارة الضريبية يوفر لها العديد من المزايا ويؤدي الى تحسين الاداء الاداري والحد من التعقيدات والقيود وتخفيف الاعباء على المكلفين.
- تلعب الانترنت والشبكات دورا كبيرا في انتشار وتنشيط الضريبة الالكترونية وذلك من خلال الخدمات المتعددة " التصريح الضريبي الالكتروني والدفع الالكتروني" المقدمة للمكلفين.

2/ دراسة ماجدة عليوش ؛ فريال قداس (2017؛2018): حول اثر عصرنة الادارة الجبائية في حد من التهرب الضريبي في الجزائر وقد عالج دراستهما تحت اشكالية ما مدى مساهمة عصرنة الادارة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي ؟ وقد هدفت هده الدراسة لمعرفة اهمية الضرائب كاحد البدائل التي تساعد الدولة في تحقيق التنمية بخلاف الايرادات البترولية ومدى مساهمة رقمنة القطاع الضريبي للحد من مكافحة التهرب الضريبي و قد استخدما المنهج الوصفي التحليلي وتوصلت هده الدراسة الى النتائج التالية :

- ضرورة تعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصال ورسلكة وتكوين اعوان جبائية في تكنولوجيا المعلومات.
- توسيع التعاون الدولي في مجال مكافحة التهرب الضريبي وتطوير تقنيات الجبائية الالكترونية.

ثانيا: الدراسات الاجنبية والعربية:

1/ **دراسة احمد شفيق الشاذلي 2019** :حول دور التقنيات المالية في تحسين الادارة المالية الحكومية حيث سلطت هذه الدراسة على اهم التقنيات المالية و كافة السياسات و الاجراءات التي تكفل تحصيل أكبر قدر ممكن من الموارد وإعادة توجيه هته الموارد بكفاءة حيث توصلت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج :

- لم يعد التحول الى الاعتماد على التقنيات الرقمية في إنجاز المعاملات الحكومية خيارا ؛ بل أصبح ضرورة تفرضها التطورات العالمية والإقلمية.
- يسهم التوسع في الإعتماد التقنيات الرقمية في الحصول على المعلومات البيانات بشأن الموارد الحكومية وخاصة منها الضريبية بشكل آني وشامل.

2/ دراسة دكتورة هيبة عبد المنعم: حول رقمنة المالية العامة حيث هدفت هذه الدراسة الى معرفة تجارب بعض الدول في مجال رقمنة المالية العامة والى ضرورة وجود رؤية قومية متكاملة لتحول الرقمي وانبثقت عن هته الدراسة مجموعة من النتائج:

- الدراسات تشير الى ان التحول الى الدفع وتحصيل الالكتروني على صعيد جانبي الموازنة العامة يحقق وفورات تقدر بنحو 320 مليار دولار سنويا في الدول النامية .
- مكنت الرقمنة المالية العامة الحكومات من زيادة كفاءة نظم التحويلات الإجتماعية ؛ ورفع كفاءة وشفافية نظم مشتريات العامة .

3/ **دراسة Dr. Saimaa khan أبريل 2015:** حول الرقمنة وأثرها على القتصاد حيث هدفت هذه الدراسة الى التعريف باللرقمنة ومدى تأثيرها على الاقتصاد من خلال تقليل من التكاليف التي تتكبدها الدولة في مختلف الممارسات المعريفية حيث توصلت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج:

- ضرورة رقمنة جميع قطاعات الدولة من أجل تحقيق عجلة التنمية ودفع الاقتصاد نحو الامام.
- ضرورة إدخال تكنولوجيا المعلومات من أجل تخفيف من تكاليف المعاملات الحكومية.

القيمة المضافة :تناولت معظم الدراسات السابقة مدى مساهمة الرقمنة في زيادة كفاءة وفعالية الخدمات الحكومية المقدمة فقط بينما تنفرد دراستنا عن باقي الدراسات من خلال الدراسة المعمقة

لرقمنة المالية العامة وتأثيرها على جانبي الموازنة العامة من خلال تخفيض النفقات الحكومية وزيادة الايرادات الحكومية خاصة الايرادات الناتجة عن الجباية العادية.

خلاصة الفصل الاول

ان نموذج الادارة الرقمية يوفر الكثير من فرص النجاح والوضوح والدّقة في تقديم الخدمات وإنجاز المعاملات ، وهذا بإدخال الانترنث واستعماله في نشاطاتها ، وهدا ماشجع الحكومات على تبني نظام المعلومات الالكترونية لمعالجة البيانات والمعلومات المتعلقة بنشاطها وذالك قصد تسهيل الخدمات للمكلفين وتوفير الوقت والجهد والقضاء على الغش والتزوير وتحقيق نوع من العدالة في الدفع والقضاء على البيروقراطية والرشوة وبالتالي تحسين جدوة الخدمة التي تؤدي الى تخفيض النفقات وهذا التي تسعى الحكومات للوصول اليه من وراء رقمنة المالية العامة.

الفصل الثاني:
الرقمنة المالية في الجزائر

تمهيد:

لقد اصبحت فكرة انشاء الحكومة الالكترونية امرا لبذ منه في ظل انفتاح الدول النامية على الاقتصاد العالمي وتشجيعها للاستثمارات ال؟أجنبية وتزايد مطالب الشعبية بضرورة تخفيف الاعباء البيروقراطية ،والضريبة الإلكترونية هي إحى افرازات هده الاخيرة وقد تكمن اهميتها في ربط المواطنين بنظام الكثروني لتقديم الخدمات الضريبة وذالك لتسهيل الاجراءات والالتزمات اتجاه الدولة وهدا ماسنتطرق اليه في هدا الفصل.

المبحث الاول : واقع تطور الموازنة العامة في الجزائر

سنحاول من خلال هذا المبحث تحليل تطورات إجمالي النفقات العامة في الجزائر ومكوناتها وإجمالي الايرادات العامة ومكوناتها خلال الفترة (2000-2019) بالإضافة الى تطور رصيد الموازنة العامة لنفس السنوات السابقة.

المطلب الاول : تطور الايرادات العامة في الجزائر

-تعتبر الإيرادات العامة في الجزائر محور عملية التنمية الإقتصادية حيث تعتمد عليها في سياستها الانفاقية وتنفيذ مخططاتها التمنوية التي تسعى من خلالهل لتحقيق أهداف سياسية وإقتصادية معينة ،وتتصف الإيؤادات العامة في الجزائر بإعتمادها بشكل كبير على العوائد المالية المتأتية من قطاع المحروقات او مايطلق عليها بالجباية البيثرولية هذا مايجعل تطور مسارها مرتبط بشكل رئيسي على تطور أسعار البثرول في السوق العالمية والتي تتسم بعدم الإستقرار والجدول التالي يوضح تطورات الإيرادات العامة ومكوناتها خلال الفترة (2000-2019):

***الجدول (1) : تطور ايرادات ومكوناتها خلال الفترة (200-2019)**

السنوات	الإيرادات				إجمالي الايرادات	أسعار البيثرول
	إيرادات المحروقات		إيرادات خارج المحروقات			
	%	القيمة	%	القيمة		
2000	76.9 %	1213.2	23.1 %	364.6	1578.1	28.4
2001	66.0 %	1001.4	34.0 %	488.5	1505.5	24.45
2020	62.8 %	1007.9	37.0 %	595.1	1603.2	28.83
2003	68.4 %	1350.0	31.6 %	624.3	1974.4	38.1
2004	70.4 %	1570.7	29.3 %	552.5	2229.7	54.38
2005	76.3 %	2352.7	23.5 %	724.1	3082.5	65.14
2006	76.9 %	2799.0	23.1 %	840.5	3639.8	72.52

72.52	3687.8	833.1	23.9 %	2796.8	75.8 %	2007
96.99	5190.5	1101.8	21.2 %	4088.6	78.8 %	2008
61.51	3676.0	1263.3	34.4 %	2412.7	65.6 %	2009
79.47	4392.9	1487.8	33.9 %	2905.0	66.1 %	2010
111.26	5790.1	1810.4	31.3 %	3979.7	68.7 %	2011
111.63	6339.3	2155.0	34.0 %	4184.3	66.0 %	2012
108.56	5957.5	2279.4	38.3 %	3678.1	61.7 %	2013
98.97	5738.4	2349.9	41.0 %	3388.4	59.0 %	2014
52.32	51.03.1	2729.6	53.5 %	2373.5	46.5 %	2015
43.67	5042.2	3261.1	64.7 %	1781.1	35.3 %	2016
54.25	5997.9	3370.9	64.5 %	2127.0	35.5 %	2017
71.34	5.798.100.000	3.438.400000	53.52%	2359700.000	40.69%	2018
64.36	6.424.400.000	3.780800.000	58.85%	2643600.000	41.14%	2019

المصدر: من أعداد الباحث بإعتماد على مصادر التالية :

- Banque d'Algérie ،Rapport Annuels ،2003، 2005، 2008،2012،2014 ،2015،2016

-Banque d'Algérie ،Bulletin monétaire et financier 1er semestre 2018

*القانون رقم 16-14 المؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1438 الموافق 28 ديسمبر سنة 2016 ، يتضمن قانون المالية لسنة 2017- الجريدة الرسمية العدد(77) ص44

*القانون رقم 17-11 المؤرخ في 8 ربيع الثاني عام 1439الموافق 27 ديسمبر سنة 2017 ، يتضمن قانوم المالية لسنة 2018 ، الجريدة الرسمية ، العدد 76 ص 45

*https://www.statista .com. /statistics /26860/uk-brent –crude –oil –price –changes-since-1979.

– من خلال الجدول أعلاه يمكن ملاحظة أن الإيؤادات الكلية سجلت خلال سنة 2001 إنخفاضا معتبرا (1505.53) مليار دينار جزائري مقارنة بسنة 2000 وذالك يعود إلى:

– انخفاض نسبي لأسعارالبترول حيث قدرت الإيرادات الجبائية من المحروقات ب(1001.4) مليار دينار جزائري اي بنسبة (66.6%) من إجمالي الإيرادات العامة.

– شروع الدولة في تطبيق سياسة الانعاش الاقتصادي وسياسة إقتصادية جديدة تخرج الإقتصاد من حالة الركود.

– أما الفترة الممتدة من (2003–2008) أخدت الإيرادات الكلية منحنى تصاعدي حيث إرتفعت هذه الأخيرة بصفة مضطرة خاصة في سنة 2004 ويعود ذالك إلى ارتفاع أسعار النفظ إلى مستويات قياسية وانتعاس السوق النفظية ، حيث تطورت العوائد النفظية بشكل ملحوظ اين وصلت سنة (2008) إلى (4088.6) مليار دينار جزائري اي بنسبة % 78.8 من الإيرادات الكلية وفي سنة (2009) عرفت الإيرادات الكلية إنخفاضا حيث قدرت ب (2412.7) مليار دينار جزائري ويرجع هدا الانخفاض الى إلى الأثار الناجمة عن الأزمة المالية سنة (2008) والتي كان لها أثر واضح على سوق النفظ ، اما سنتي (2010،2011) شهدت ارتفاعا طفيفا سجلت على التوالي (29.05.0 مليارديناز جزائري و 3979.7 مليار دينار جزائري) حيث قدرت مساهمة إيرادات الجباية البيثرولية على التوالي بنسبة (66.1% ،% 68.7) من مجموع الإيرادات الكلية و التي سجلت خلال سنة (2013) (5957.5) مليار دينار جزائري مقابل (6339.3)مليار دينار جزائري سنة (2012) اي بانخفاض قدره (381.8) مليار دينار جزائري في المقابل لم يكن الارتفاع في الايرادات خارج المحروقات التي انتقلت من (2155.0)مليار دينار جزائري سنة (2012) الى (2279.4) مليار دينار جزائري في سنة (2013) بمثابة تعويض الانخفاض التي شهدته الايرادات الجبائية من المحروقات في (2013) حيث بلغت هده الاخيرة (3678.1) مليار دينار جزائري مقابل (4184.3) مليار دينار جزائري سنة (2012) في حين شهدت سنوات (2014،2015،2016) تحسنا ملحوظا بالنسبة للإيرادات خارج محروقات حيث سجلت على التوالي (2349.6، 3261.6،27296.6) مليار دينار جزائري اي بنسب تتروح من (41% –64.7%) من إجمالي الإيرادات الكلية اما بالنسبة لسنة (2017، 2018) فنلاحظ إرتفاع معتبر في قيمة الإيرادات الكلية من (5.798100.000) مليار دينار جزائري سنة (2018) الى (6.424400.000) مليار دينار جزائري سنة (2019) وهذا راجع إلى زيادة في قيمة ايرادات المحروفات والتي ارتفعت قيمتها من

(235.9.700000) مليار دينار جزائري سنة (2018) الى (2643600.000) مليار دينار جزائري اي من قمة (40.1%) الى (41.1%) وهذا راجع الر الارتفاع الملحوظ في اسعار البترول .

*ومما سبق يمكن ملاحظة العلاقة الموجودة بيمن كل من إيرادات الجباية البترولية وإيرادات الكلية فكلما ارتفع نصيب الإيرادات الجباية النفظية نلاحظ ان هناك ارتفاع مباشر للإيرادات الكلية والعكس صحيح ، وهذا يدب عل الاهتمام الكبير الذي توليه الجزائر لنظام الجباية من المحروقات واعتماد الميزتنية بشكل كبير على هذا القطاع.

المطلب الثاني : واقع تطور النفقات العامة في الجزائر

–تعرف النفقات العامة في الجزائر انها تختلف من سنة الى اخرى فأحيانا ترتفع قيمتها وأحيانا تنخفض وذالك لإرتباطها بالأوضاع المالية التي تعيشها الجزائر والتي تحددها أسعار البترول في السوق المالية وهذا مايوضحه لنا الجدول التالي :

الجدول (2) : تطور النفقات العامة في الجزائر

السنوات	النفقات				إجمالي النفقات
	النقات الرأسمالية		النفقات الجارية		
	%	القيمة	%	القيمة	
2000	27.3 %	321.9	72.7 %	856.2	1178.1
2001	39.6 %	522.4	60.4 %	798.6	1321.0
2002	37.0 %	575.0	63.0 %	975.6	1550.6
2003	33.6 %	567.4	66.4 %	1122.8	1690.2
2004	33.9 %	640.7	66.1 %	1251.1	1891.8
2005	39.3 %	806.9	60.7 %	1245.1	2052.0
2006	41.4 %	1015.1	58.6 %	1437.9	2453.0
2007	46.2 %	1434.6	53.8 %	1673.9	3108.5
2008	47.0 %	1973.3	53.0 %	2217.7	4191.0
200	45.8	1946.3	54.2	2300.0	4246.3

		%		%	9
4466.3	2659.0	59.5 %	1807.9	40.5 %	2010
5853.6	3879.2	66.3 %	1974.4	33.7 %	2011
7058.1	4782.6	67.8 %	2275.5	32.2 %	2012
6024.1	4131.5	68.6 %	1892.6	31.4 %	2013
6995.7	4494.3	64.2 %	2501.4	35.8 %	2014
7656.3	4617.0	60.3 %	3039.3	39.7 %	2015
7383.6	4591.4	62.2 %	2792.2	37.8 %	2016
72827	4677.2	64.2 %	2605.4	35.8 %	2017
6800.000.000	4.500.000.000	66.17 %	2.300.000.000	33.82 %	2018
6800.000.000	4.500.000.000	66.17 %	2.300.000.000	33.82 %	2019

المصدر: من إعداد الباحثة بإعتماد على المصادر التالية :

- Banque d'Algérie، Rapport Annuels، 2003 ،2005 ،2008،2012،2014، 2015،2016
-Banque d'Algérie، Bulletin monétaire et financier 1er semestre 2018

*القانون رقم 16–14 المؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1438 الموافق 28 ديسمبر سنة 2016 ، يتضمن قانون المالية لسنة 2017–الجريدة الرسمية العدد(77) ص44

*القانون رقم 17–11 المؤرخ في 8 ربيع الثاني عام 1439الموافق 27 ديسمبر سنة 2017 ، يتضمن قانوم المالية لسنة 2018 ، الجريدة الرسمية ، العدد 76 ص 45 .

–من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان النفقات العامة عرفت ارتفاعا بحوالي 7 مرات من سنة (2000) الى سنة (2019) حيث انتقلت من حوالي (1178.1) مليار دينار جزائري الى (2.300.000.000) مليار دينار جزائري مع تسجيل تذبذبات في نموها من سنة الى أخرى .

*حيث نلاحظ ان اهم مامیز سياسة الإنفاق الحكومي في الفترة الممتدة من (2000–2007) هو الإرتفاع الكبير في النفقات الرأسمالية مقارنة بنفقات الجارية فبعدما كانت نسبتها تقدر ب(27.3%) فقد وصلت سنة (2007) ، وهذه الزيادة المعتبرة تعود إلى تطبيق برنامج الانعاش الاقتصادي ودعم النمو الاقتصادي

بين سنتي (2001–2009)حيث عملت الحكومة على استثمار عوائد البيترول بالدرجة الاولى في قطاعات الاشغال العمومية والبناء والفلاحة والري ومختلف المشاريع البنية التحتية ، الا انه في سنة (2011) بلغت نفقات ميزانية الكلية (5853.6) مليار دينار جزائري مقابل (4466.9) مليار دينار جزائري في سنة (2010) وذالك نتيجة ارتفاع أسعار البترول من (77.5) دولار سنة(2010) الى (107.5) دولار سنة(2011) كما نلاحظ ارتفاعها في سنة (2012) بمعدل نمو (32.31%) غير انه ف سنة (2013) انخفضت قيمة النفقات العامة الكلية بالرغم من سعر البترول المسجل في هذا العام لترتفع بعد ذالك نتيجة قيام الدولة الجزائرية لبرنامج جدبد يسمى برنامج دعم النمو الاقتصادي والمخطط الخماسي الثاني (2010–2014) ودالك من أجل تحسين المستوى المعيشي والذي خصص له مبلغ (1153.4) مليار دينار جزائري لتواصل بذالك ارتفاعها لغاية (2015) وذالك راجع لاستمرار الجزائر في برنامج العم لتسجل بعد ذالك انخفاض سنة 2016 حيث قدررت قيمتها ب(73836) مليار دينار جزائري وذالك نتيجة الانخفاض المفاجئ لاسعار البترول التي بلغت (43.67) دولار اضافة الى سيلسة الترشيد النفقات التي انتهجتها الدولة بسبب انخفاض اسعار البترول منذ منتصف سنة (2014) وفي سنة (2018) استقرت النفقات الكلية للميزانية نسبيا وذالك يعود الى تحسن اسعار البترول .

المطلب الثالث : تطوررصيد الموازنة العامة في الجزائر

–يعالج الجدول الاتي حالات رصيد الموازنة العامة بين العجز والفائض خلا الفترة الممتدة من (2000–2019)

الجدول (3) : تطور رصيد موازنة العامة في الجزائر

السنوات	الإيرادات	النفقات	رصيد الموازنة
2000	1578.1	1178.1	400.0
2001	1505.5	1321.0	184.5
2002	1603.2	1550.6	52.6
2003	1974.4	1690.2	284.2
2004	2229.7	1891.8	337.9
2005	3082.5	2052.0	1030.6
2006	3639.8	2453.0	1186.8
2007	36.87.8	3108.5	579.3
2008	5190.5	4191.0	999.5
2009	3676.0	4246.3	(570.3)
2010	4392.9	4446.9	(74.0)

2011	5790.1	5853.6	(63.5)
2012	6339.3	7058.1	(718.6)
2013	5957.5	6024.1	(66.6)
2014	5738.4	6995.7	(1257.3)
2015	5103.1	7656.3	(2553.2)
2016	5042.2	7383.6	(2341.4)
2017	5997.2	7282.7	(1284.8)
2018	5.798.100.000	6800.000.000	(1001.9)
2019	6.424.400.000	6800.000.000	(375.6)

المصدر :من اعداد الباحث بإعتماد على المصادر التالية :

- Banque d'Algérie، Rapport Annuels، 2003 ،2005، 2008،2012،2014، 2015،2016

-Banque d'Algérie، Bulletin monétaire et financier 1er semestre 2018

*القانون رقم 16–14 المؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1438 الموافق 28 ديسمبر سنة 2016 ، يتضمن قانون المالية لسنة 2017–الجريدة الرسمية العدد(77) ص44

*القانون رقم 17–11 المؤرخ في 8 ربيع الثاني عام 1439الموافق 27 ديسمبر سنة 2017 ، يتضمن قانوم المالية لسنة 2018 ، الجريدة الرسمية ، العدد 76 ص 45.

–من خلال الجدول أعلاه يمكن القول ان الإنتعاش الذي عرفته الإيرادات العامة إنعكس إيجابيا على رصيد الميزانية العامة للدولة ، حيث سجلت ميزانية الجزائر من سنة (2000) حتى سنة (2008) فوائض في أرصدتها ووصولها لأعلى فائض على الإطلاق والمسجل خلال (2008) ب (999.5) مليار دينار جزائري حيث تزامنت حالات الفائض مع المستويات العالية للإيرادات الجباية النفطية أما سنة (2009) هي بمثابة نقطة تحول في رصيد الميزانية العامة حيث خيمت حالة العجز على رصيدها وذالك راجع لتأثير الصدمة الخارجية الكبيرة الناجمة عن الإنخفاض الحاد في أسعار البترول ، مما أثر على إيرادات العامة بالإنخفاض ، مع حلول سنة (2010) وتزامنا مع الإرتفاع المحسوس لأسعار النفط حيث قدر البرميل ب(79.47) دولار ،وارتفعت إيرادات الجباية النفطية وهوما أدى إلى انخفاض العجز ليقدر خلال سنة (2011) ب(63.5) مليار دينار جزائري .

– أما خلال سنة (2012) ارتفع العجز بشكل تصاعدي ليبلغ ذروته (718.6) مليار دينار جزائري في ظرف تميز بإرتفاع قوي لاسعار النفط مما عزز من ارتفاع النفقات العامة الى (7058.1) مليار دينار جزائري مقابل الانخفاض المعتبر في النفقات العامة سنة (2013) مما أدى الى التقليص في عجز

الميزانية العامة في حين شهدت سنوات (2014، 2015 ،2016 ،2017 ، 2018، 2019) تزايد العجز في موازنة وهو راجع لتزايد النفقات العامة.

المبحث الثاني : واقع رقمنة المالية العامة في الجزائر

–لقد ادت مختلف التطورات تاحاصلة ، وخاصة في فترة برزت فيها معالم الثورة الرقمية ومفاهيم العمومية ،وإزدادت فيا الحاجة الى تقديم خدمات تتوافق مع تقدم تكنولوجي والعلمي والتي تتولد من خلالها الإدارة الالكترونية التي تسعى الى تحسين نوعية الخدمة المقدمة والاسراع في انجاز المعاملات تعتمد على تقنيات جد متطورة وهدا ما سنتوله في هدا المبحث.

المطلب الأول : التشريعات والقوانين الناظمة لرقمنة في الجزائر[1]

1/ قوانين تنظيمية :

*المرسوم التنفيذي رقم 2000–307 المؤرخ في 14 أكتوبر 2000 والذي حدد شروط الأنترنث والإستفاذة منها وحقوق والتزمات مقدمي الخدمة والاجراءات المتبعة للحصول على الرخصة وحالات سحبها ؛ كما أشار إلى تشكيل لجنة منح الرخص لتقديم خدمة الإنترنث.

*الأمر رقم 66 /155 المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 04/15 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004 المتضمن قانون العقوبات والذي أفرد القسم السابع مكرر منه تحت عنوان المساس لأنظمة المعالجة الألية للمعطيات"تضمن ثمانية مواد من المادة 394 مكرر 7 حيث نصت المادة 394 مكرر 1 : يعاقب بالحبس من 6 أشهر إلى 3 سنوات وبغرامة مالية من 500.000 دج إلى 400.000 دج كل من أخدل بطريق الغش معطيات بنظام المعالجة المالية أو إزال أو عدل بطريقة الغش المعيطات التي يتضمنها .

2/ الثقة الرقمية :

–وتعرف على أنها تلك البيئة المعلوماتية التي تتمتع وتتميز بخصائص الثقة التي تتميز بها البيئة الرقمية ومن عناصرها التصديق الإلكتروني والإمضاء والإستكمال الترسانة التشريعية للثقة الرقمية في الاستراتيجية الجزائر الالكترونية ؛ عمل المشرع الجزائري على وضع مجموعة من قوانين منها :

***الإعتراف بحجية الكتابة الالكترونية :**

من خلال اصدار القانون رقم 10 / 05 بتاريخ 20 جوان والمتمم و المعدل للقانون المدني الجزائري حيث إنتقل المشرع من خلاله من النظام الورقي في الإثبات الى النظام الالكتروني ؛ حيث أصبح للكتابة في شكل الالكتروني

[1]- نادية عوني ، مرجع سبق ذكره ، ص 58.

مكانة ضمن قواعد الإثبات في القانون المدني الجزائر طبق نص المادة 323 مكرر مدني جزائري ويقصد بها الكتابة في الشكل الالكتروني ذات التسلسل في الاوصاف والأرقام أو أية علامات أو رموز ذات معنى مفهموم مهما كانت الوسيلة الالكترونية المستعملة ومهما كانت طرق ارسالها ؛ ويقصد بالوسيلة الالكترونية المستعملة القرص الصلب او المرن في شكل رسائل الالكترونية .

***التوقيع الالكتروني :**

كما إعتمد المشرع الجزائري التوقيع الالكتروني في نص المادة 327/2 المدني الجزائري المعدلة بالقانون 05/10 والتي تنص على ان يعتمد بالتوقيع الالكتروني وفق الشروط المذكورة في المادة 323 مكرر وذلك من اجل اضافة الحجية على المحررات الالكترونية القانون 10/05 المعدل ومتمم لامر 75-58 المتضمن قانون المدني .

***التصديق الالكتروني:**

حددت ممارسة نشاط مقدمي خدمة التصديق الالكتروني بموجب المرسوم التنفيذي 07-162 وهو الامر الذي يتطلب الحصول على ترخيص تمنحه شلطة ضبط البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية وهذا ترخيص يكون مرفق بدفتر الشروط الذي يحدد حقوق وواجبات مؤدي الخدمات والمستعمل لها والاشخاص الذين يجوز لهم قانونا ممارسة هذا النشاط يجب ان تتوفر فيهم شروط لممارسة نشاط خدمة الإنثرثت في الجزائر وبالتالي فإن نشاط مقدمي خدمات التصديق يعتبر نشاطا اقتصادي يخضع للقيد التجاري طبقا للقانون التجاري وبالتالي تكون جهة التوثيق الالكتروني مسؤولة عن توثيق العقد الالكتروني الامر الذي يجعل الوضع تطبيقا للمهمة الموثق العادل .

***الدفع الالكتروني:**

تضمن القانون الجزائري مواد تتعلق بالانظمة الدفع الالكتروني وفي سنة 2003 بدأ الإعتراف الرسمي بوسائل الدفع الالكتروني من خلال الامر 03-11 المتعلق بالنقض والقرض من خلال المادة 69 التي تنص على "تتعبر وسائل الدفع كل ادوات التي تمكن الشخص من تحويل الاموال مهما يكون السند او الاسلوب التقني المستعمل "

***الجريمة الالكترونية :**

امام الفراغ الالكتروني في مجال الجريمة الالكترونية تم اصدار قانون 15-04 المؤرخ في 10 نوفمبر 2015 المعدل والمتمم بقانون العقوبات والذي ينص على حماية الجزائية للانظمة المعلوماتية من خلال تجريم كل انواع الاعتداءات التي تستهدف انظمة المعالجة الالية للمعطيات كدخول غير المشروع للانظمة المعلوماتية ؛ تغير او اتلاف المعطيات

؛ في سنة 2009 تم سن قانون الجريمة الالكترونية ؛ القانون رقم 094 المؤرخ في 5 اوت 2009 والذي يتضمن القاعدة الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الاعلام والاتصال ومكافحتها وتضمن قانون 19 مادة موزعة على 6 فصول .

المطلب الثاني : الأنشطة التي تخضع لرقمنة المالية العامة [1]

***الشركات (الأشخاص المعنويون) :**

***1/ التصريح الالكتروني :**

اي المكلفون الخاضعون لضريبة على أرباح الشركات إذ يقومون بتعبئة تصريحات إلكترونية بمداخيلهم والمتمثل في (série G N °04) (ملحق رقم 03) يمكن الحصول عليه من خلال دخول الى موقع المديرية العامة للضرائب ، حيث تحتوي هذه التصريحات على قيمة الأرباح الخاضعة حيث يتم ارسال تصريح بضريبة على أرباح الشركات عبر النظام الضريبي الإلكتروني قبل 30 افريل من كل سنة ، فلمكلفون بضريبة الخاضعون لضريبة على ارباح الشركات وجب عليهم ذكر رقم اعمالهم ورقم تسجيلهم لسجل التجاري ،كما يجب مسك محاسبة طبقا للقوانين والأنظمة المعمول بها.

2/ الإشعار بالدفع الخاص بضريبة على ارباح الشركات

تقوم إدارة الضرائب بإرسال هذا الإشعار عبر البريد الإلكتروني الى المكلف بضريبة سنويا في شهر جانفي من السنة الموالية للسنة التي يتم فيها تحقيق الذخل من طرف المكلف الذي يقوم بملء هذا الاشعار الدي يسمى

(série G N°01) (الملحق رقم 04) ويقوم بتوقيعها غلكترونيا ويعيد إرسالها الكترونيا قبل 1 افريل من السنة التي تم فيها تحقق الذخل .

*** التجار ، الحرفيين ،اصحاب المهن ، المستثمرين الفلاحين (الأشخاص الطبيعيون):**

1/ التصريح الإلكتروني الخاص بضريبة على دخل الإجمالي:

اي المكلفون بالضريبة على الدخل الإجمالي هم أيضا ملزمون بتعبئة تصريحاتهم بمداخيلهم والمتمثل

1-حبيبة زيار ، فاطمة بوجميعة ، واقع وأفاق الضريبة الإلكترونية في الجزائر ، مدكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم التجارية ،جامعة جيجل ، (2013،2014)، ص95، ص96.

ب(série G N°1) (الملحق رقم 04) الذي يتم الحصول عليه من خلال الدخول الى موقع المدرية العامة للضرائب وإرسالها عبر النظام الإلكتروني حيث تتضمن هذه التصريحات المداخيل والأرباح المحصلة خلال السنة المالية ، تجدر الإشارة إلى النموذج المقدم من طرف الإدارة الضريبية للتصريح السنوي بالنسبة للأشخاص الطبيعيين يتفرع الى عدّة نماذج وهذت حسب النظام الذي يخضع له المكلف ، حقيقي أم جزافي ، وذالك حسب فئة الأرباح ،تصريح المكلف بالمداخيل الصناعية والتجارية والخاضعين لنظام الربح الحقيقي يتم إرسال التصريح الألكتروني قبل 20 افريل من كل سنة .

- تصريح المكلف الكترونيا بالمذاخيل الصناعية والتجارية والخاضعين لتظام الضريبة الجزافية الوحيدة من خلال (série N°12) (الملحق رقم 06) الذي يتم الحصول عليه من خلال الدخول الى موقع المدرية العامة للضرائب يقوم بتعبئته وتوقيعه الكترونيا وارساله الى مدرية العامة للضرائب عبر الموقع الإلكتروني (www.mfdgi gov.dz) قبل فيفري كل سنة بينما تصريح المكلف الكترونيا بالمداخيل غير تجارية (المهن الحرة) (série N°13) (الملحق رقم 07) تحت نظام التصريح المراقب أما المداخيل الفلاحية فيتم التصريح الإلكتروني من خلال (série G N°15) (الملحق رقم 08) يتم تعبئته وتوقيعه إلكترونيا وإرساله إلى مدرية العامة للضرائب عبر الموقع الإلكتروني (www.mfdgi.gov.dz) قبل 1 افريل كم كل سنة.

2/الإشعار بالدفع الخاص بضريبة على الدخل الإجمالي:

تقوم إدارة الضرائب بإرسال هدا الإشعار عبر البريد الإلكتروني إلى المكلف سنويا في شهر جانفي من السنة الموالية للسنة التي يتم فيها تحقيق الدخل من طرف المكلف الذي يقوم بملأ هدا الإشعار الذي يسمى (série G N°01) ويقوم بتوقيعها إلكترونيا ويعيد إرسالها إلكترونيا قبل 1 افريل من السنة التي تم تحقيق الدخل ، بعد ارسالها من طرف المكلف تقوم إدارة الضرائب بنقل المعاومات الموجودة في (série GN°01) إلى نمذج اخر يسمى prédatrice (الملحق رقم 09) تحسب بعد ذالك الضريبة على الدخل إلكترونيا.

المطلب الثالث : أثر الرقمنة على الإيرادات العادية في الجزائر

*تعد عمليات الحصر والربط والتحصيل الضريبي في الجزائر من المشكلات الشائعة بإطار ترقية النظم الضريبية ،فإعتماد على الوسائل التقليدية في تنفيذ هده المراحل تتسم بتكلفة عالية وعدم الكفاءة، حيث ان حصر المكلفين بالضريبة من خلال الزيارات الميدانية يكتفيه الكثير من القصور ويفتح بابا واسعا للفساد والمجاملات ،في حين ان الاعتماد على الوسائل الرقمية مثل الرقم الضريبي المستند الى الرقم القومي للمواطن عند اتمام كافة التعاملات يمكن الوصول بصورة دقيقة لهؤلاء الذين يقومون بتعملات تدخل ضمن التعاملات التي تستحق الضريبة ، من خلال كيانات غير مسجلة وغير مرخصة بالعمل ، وبالتالي القضاء على الغش

والتهرب الضريبي ومنه توسيع مظلة المشمولين بالضريبة وبالتالي زيادة مردودية الايرادات الضريبية حيث لاحظنا في معطيات الجدول الاعلى رقم (1) . ارتفاع حصيلة ايرادات الجباية العادية وهو مايوضح لنا اهمية رقمنة القطاع الضريبي وماسفرته من نتائج جد مرضية على مردودية الجباية العادية في الجزائر .

–وكذالك فيما يتعلق بعمليات التحصيل الضريبي فإن الإعتماد على الوسائل التقليدية يسفر عن تقديرات جزافية للوعاء الضريبي يسفر عن لجوء المكلفين بالضريبة الى التحايل والتهرب عن قناعة بأن ذالك لا يعد مخالفة للقوانين او قيم الإجتماعية وإانما وسيلة لرفع الظلم الواقع عليهم نتيجة اخطاء في ربط الضريبي .

– ؟أما بالنسبة للتحصيل الضريبي ، فإن الإعتماد على الوسائل التقنية في عملية التحصيل كالدفع من خلال بطاقات الدفع يوفر قدرا كبيرا من الموارد في توقيتات مناسبة ، حتى لو تم منح مستخدمي الوسائل الإلكترونية تخفيضا في قيمة المستحقات الضريبية عليهم ، من جانب اخر ف'ن وجود بيانات ومعلومات اقتصادية بصورة رقمية يمكن من التحليل والدراسة لبيان مدى توافق التطورات في قيمة الإيرادات الغير ضريبية المحصلة مع التطورات في حجم النشاط الاقتصادي.[1]

– في الأخير يمكننا القول أن عصرنة النظام الجبائي الجزائري قد ساعد الدولة في رفع من نسبة إيراداتها العادية وذالك من خلال التواصل بين الإدارة الجبائية والمكلفين وهذا النظام الجديدا ◘جبايتك سمح للإدارة الضريبية الجزائرية " بتحسين كفاءتها واسترداد الضرائب وكذلك تحسين علاقتها مع دافعي الضرائب.

والإدارة الضريبية العصرية في الجزائر أصبحت تلعب دور المعاون للمكلف لتحديد ضرائبه الإلزامية إضافة إلى تسهيل عليه عملية الوفاء بالتزاماته وجعله أكتر ثقة، مذكرا أن الهدف الرئيسي للنموذج الجديد هو تنويع النظام الضريبي،الاقتصاد والموارد المالية وتحسين الانتعاش و زيادة المردودية.

نظام المعلومات جبايتك نظام معلوماتي معاصر قام بتحديث الإدارة الجبائية في الجزائر وحسن العلاقة الضريبية ولو بنسب قليل من خلال تقريب الإدارة بالمكلف وذلك بسبب أن النظام مازال في بداية استعمالاته ويترقب منه نجاحا كبيرا في المستقبل القريب[2].

[1]-فاطمة عمور ، داود سولاف ، أثر العلاقة بين المكلفين بالضريبة وإدارة الضرائب على مردودية الضرائب ، مدكرة لنيل شهادة الماسثر قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة عين تموشنت ، (2018،2019)، ص 109.

[2]-د. احمد شفيق الشاذلي ، مرجع سبق ذكره ص 15.

المبحث الثالث : تحديات تطبيق الرقمنة المالية العامة في الجزائر في الجزائر[1]

على الرغم من المزايا المتعددة للتحول للتقنيات الرقمية، ومساهمته بصورة فعالة في تحقيق النمو االقتصادي والتخصيص الامثل للموارد، وتحسين كفاءة النفقات العامة، الا أنه ال يزال هناك دول كثيرة تتأخر عن الركب ولا تسطيع مالحقة التطور المتسارع في هذا المجال، وتواجه العديد من التحديات [2].

*** المعوقات المتعلقة برقمنة المالية في الجزائر**

–تواجه الجزائرفي إطار تطبيقها لتكنولوجيا المعلومات في مختلف القطاعات الاقتصادية والمالية عدة صعوبات أدت إلى تأخير في صناعة المالية الجزائرية نذكر منها :

1/ المعوقات التقنية المتعلقة بتكنولوجيا الإعلام والإتصالات :

–تشمل المعوقات التقنية جميع أشكال المعوقات المرتبطة بمكونات البنية التحتية وصيانتها وطرق حمايتها وفيما يلي اهم أشكالها :

أ /المعوقات المرتبطة بالبنية التحتية :

*مواصفات الحاسب الألي غير مناسبة لتطوير.

*عدمتحديث الأجهزة بشكل مستمر.

*عدم اختبار الأجهزة قبل إستلامها.

*مشكلات الأجهزة والبرامج المستخدمة.

–وبخصوص البرمجيات فقد أفادت الدا رسة وجود معوقات عديدة كعدم تحديث البرامج باستمرا ر ولفيروسات التي تصيب الأجهزة وأمن المعلومات، أما فيما يتعلق بعمليات الصيانة فنجد عدم انتظام عملية الصيانة وعدم توافر قطع الغيار وكذا ضعف الكفاءة التشغيلية لنظم المعلومات والاتصالات .

[1]- بن خالد ريمة ، بن سلامي حورية ، أثر رقمنة الجهاز البنكي الجزائري على جودة الخدمات البنكية ، مدكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر اكاديمي في العلوم الإقتصادية ، جامعة محمد بوضياف مسيلة ،(2017،2018)، ص58 .

[2]

ب المعوقات المرتبطة بأمن و سرية المعلومات :

–يعد الأمن المعلوماتي من أهم تحديات تطبيق المشاريع الإلكترونية من حيث إمكانية اختراق المنظومة المعلوماتية وما يترتب عليه من فقدان خصوصية وسرية المعلومات وسلامتها، وتتعدد أشكال الخطر التي تهدد أمن المعلومات في المؤسسات أهمها:

*الحوادث التي تهدد سلامة الأجهزة والبرمجيات والبيانات، كالحريق والكوارث الطبيعي اوإنقطاع التيار الكهربائي.

* الأخطاء الفنية لمشغلي النظام.

* الهجمات والإعتداءات الإلكترونية المقصودة.

2 المعوقات الإدارية:

– ويقصد بها المعوقات المتعلقة بالجانب الإداري من حيث ضبط الوظائف وضبط السياسات والتشريعات القانونية وتنفيذها وتكييفها من أجل نشر الثقافة المعلوماتية على جميع المستويات ويمكن حصر هذه المعوقات في العناصر التالية :

أ / أساليب و إجراءات العمل :

–وتتمثل في عدم تناسب الأسلوب البيروقراطي الذي تعتمده المنظمات العامة كنموذج عمل مع متطلبات العمل الإلكتروني، حيث تشكل البيروقراطية والإجراءات الروتينية لدى العديد من المؤسسات العامة، عائقا رئيسيا أمام استخدام لتكنولوجيات الحديثة، الأمر الذي يؤدي إلى عدم كفاءة الإدارة وثقل آداء العمليات الإدارية اوالروتينية في العمل .

ب المعوقات التشريعية:

– يشكل النقص في التشريعات والقوانين المنظمة لتطبيق تكنولوجيا الإعلام ولاتصال في العمل الإداري أحد أسباب التأخر في المشاريع الإلكترونية حيث تعتمد هذه التشريعات على تحديد أنظمة وقواعد لاستيعاب جوانب تطبيق هذه التكنولوجيات وتكييفها من أجل ضمان الحماية والأمن لكل من مستخدميها حيث نجد أن التشريعات الحالية لا تتلاءم مع بيئة العمل الإلكتروني ، وفي هذا الإطار ولضمان الإستخدام الأمثل لهذه التكنولوجيات من طرف مقدمي ومستقبلي الخدمات يجب إصدار نصوص قانونية وتنظيمية تخص :

*حماية الملكية الفكرية والمعطيات الشخصية.

*التصديق على التوقيع الإلكتروني .

* إجراءات وقواعد العمل في المجال الإلكتروني ، من أجل بناء مجتمع معلوماتي يتلاءم مع تطورات بيئة العمل الإلكترونية

3/المعوقات البشرية :

– تعتبر الموارد البشرية والراسمال الفكري من متطلبات تطبيق الثورة المعلوماتية في الإدارة العمومية بصفة عامة حيث أثبتت العديد من ا لدراسات دور المورد البشري في إنجاح أو إفشال عمليات التغيير ومن أبرز المعوقات المتعلقة بفشل تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بسبب العنصر البشري نجد :

* عدم القدرة على تسيير أجهزة حفظ البيانات ومعالجتها.

* عدم وجود تفاعل بين العاملين بإدارة نظم المعلومات الحكومية وعدم إستعدادهم لإستخدام النظم الحديثة.

* نقص المختصين وقلة التأهيل الفني للعاملين، الأمية المعلوماتية وغيرها.

–ضعف التكوين القاعدي بحيث يعاني المورد البشري الجزائري من ضعف التكوين على مستوى المعاهد والمؤسسات التي تلقى تعليمه فيها والتي لا تعرف الشيء الكثير عن عمل في قطاعت المالية مما يحتم عليها إعادة تكوينها، الأمر الذي يحمل إدارة الحكومية تكاليف جديدة إضافية في الوقت، الجهد والمال.

المطلب الثاني : أفاق الرقمنة المالية في الجزائر

– تسهر الحكومة بعنوان عصرنة القطاع المالي وقطاع التأمينات على جملة من الإصلاحات كانت قد بدأتها من خلال مشروع جزائر الالكترونية من خلال :

* تعميم وسائل الدفع الالكترونية.

* عصرنة قطاع الضرائب من خلال الاحترافية و تحسين تسييرها.

* عصرنة أنظمة الإعلام في قطاع المالي عبر تعميم تطبيق نظام الإعلام.

*تكوين موجه لتحضير موارد بشرية مؤهلة تتمتع بالكفاءات اللازمة لمواكبة التحول الذي تشهده إدارات وزارة المالية التي أطلقت مأخرا برنامجا لتحديث الخدمات المالية.

* إ صدار قوانين وتشريعات تتماشى مع التطورارت المستمرة في مجال الرقمنة.

خلاصة الفصل

–لقد حاولنا في هدا الفصل التطرق إلى تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر من حيث تطور رصيد ايراداتها ونفقاتها العامة فضلا عن التطرق الى رصيد الموازنة خلال السنوات الماضية كما تطرقنا في هدا الفصل أيضا الى معرفة اثر الرقمنة على الجباية العادية و الانظمة والقوانين التي تحكم الرقمنة واهم التحديات التي تواجه التطبيق الرقمي في الجزائر.

الخاتمة

يعيش العالم فترة من التحولات الجذرية التي أسهمت في تغيير كل المفاهيم والأساليب ا ولهياكل الإدارية التقليدية، وأوجدت مناخا وأوضاعا اقتصادية وسياسية وتكنولوجية مختلفة تماما عما كان سائدا منذ بضع سنوات، ولعل من أهم المجالات تأثرار لهذه التحولات هو قطاع المالية العامة ، حيث باتت المعرفة أو المعلومات هي مادته الخام وركيزته ، ثم جاءت موجة الرقمنة لتجتاح هذا القطاع وتحول هذه المعرفة والمعلومات إلى أرقام يفهمها الحاسوب، الذي هو الأداة والتقنية المسيطرة في هذا الاقتصاد إذا لم نقل في العالم .

لقد إمتدت أثار نمو الاقتصاد الرقمي إلى القطاع المالي، الذي أدى إلى وجود أنظمة الدفع الألي، حيث سعت الد ولة جاهدة كغيرها من الدول لتكييف قطاع الضريبي مع التطو ا رت التي يشهدها الاقتصاد العالمي، ويتجلى ذلك من خلال الإصلاحات التي إنتهجتها الجزائر في السنوات الأخيرة، حين أدركت ضرورة الارتقاء بالخدمات تحصيل الضريبي والاعتماد على تعميم نظام التحصيل الضريبي الإلكثروني ، غير أن د ا رستنا بينت أن تلك الجهود كان من نتائجها مايلي:

نتائج اختبار الفرضيات:

1/ تساهم رقمنة المالية العامة في زيادة إيرادات العامة خارج المحروقات من خلال رقمنة قطاع الضريبي حيث تساهم هذه الاخيرة في زيادة قاعدة التحصيال الضريبي من خلال القضاء على الغش الضريبي والتزوير والتهرب الضريبي ومنه توسيع مظلة المشمولين بالضريبة وبالتالي زيادة مردودية الايرادات الضريبية والإعتماد على الوسائل التقنية في عملية التحصيل كالدفع من خلال بطاقات الدفع يوفر قدرا كبيرا من الموارد في توقيتات مناسبة ومنه نثبث صحة الفرضية الرئسية.

2/ – يتميز نمز الموازنة العامة في الجزائر بإرتباطها بإ يرادات الجباية البثرولية : وهدا ما حولنا إثباثه في الفصل الثاني :

نلاحظ ان االعلاقة العلاقة الموجودة بيمن كل من إيرادات الجباية البثرولية وإيرادات الكلية انه كاما ارتفع نصيب الإيرادات الجباية النفظية نلاحظ ان هناك ارتفاع مباشر للإيرادات الكلية والعكس صحيح ، وهذا يدل عل الاهتمام الكبير الذي توليه الجزائر لنظام الجباية من المحروقات واعتماد الميزانية ة بشكل كبير على هذا القطاع. ةهدا مايثبث صحة الفرضية الثانية .

3/ أن عصرنة النظام الجبائي الجزائري قد ساعد الدولة في رفع من نسبة إيراداتها العادية وذالك من خلال التواصل بين الإدارة الجبائية والمكلفين وهذا النظام الجديدا جبايتك سمح للإدارة الضريبية الجزائرية "بتحسين كفاءتها واسترداد الضرائب وكذلك تحسين علاقتها مع دافعي الضرائب وهذا مايثب صحة الفرضية الثالثة .

4/ تواجه رقمنة المالية العامة في جزائر عدة تحديات منها ماهو متعلق بمشاكل تقنية كعدم تحديث الأجهزة بشكل مستمر ،مشكلات الاجهزة والربرامج المسخدمة ، الهجمات والإعتدات الإلكثرونية المقصودة ومنها ماهو متعلق بلمشاكل البشرية مثل : عدم وجود تفاعل بين العاملين بإدارة نظم المعلومات الحكومية وعدم إستعدادهم لإستخدام النظم الحديثة ، نقص المختصين وقلة التأهيل الفني للعاملين، الأمية المعلوماتية وغيرها وهذا ما حولنا إثباثة في فصل الثاني ومنه تأكيد صحة الفرضية الرابعة.

نتائج الدراسة:

- ✓ لم يعد التحول إلى الإعتماد على التقنيات الرقمية في إنجاز المعاملات الحكومية خيارا بل أصبح ضرورة تفرضها التطورات العالمية والإقليمية .
- ✓ تساهم الرقمنة المالية العامة في زيادة الإيرادات الضريبية من خلال زيادة كفاءة التحصيل الضريبي.
- ✓ ت ساهم تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحسين جودة الخدمة من خلال توفير الوقت والجهد وبالتالي تخفيض التكاليف.
- ✓ أ دت ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى ظهور رقمنة القطاع الضريبي.

التوصيات :

- ➢ إ صدار قوانين وتشريعات تتماشى مع التطو ا رت المستمرة في مجال الرقمنة.
- ➢ لعمل على تدعيم البنية التحتية لبناء الاقتصاد الرقمي وذلك بزيادة الإنفاق الاستثماري العام و الخاص في مجال تكنولوجيا المعلومات، والتوسع في استخدام شبكة الإنترنت.
- ➢ ربط عصرنة إدارة الضرائب بالتكوين والتدريب المستمرين ل أ رس المال البشري، وهو ما يقتضي التركيز على تدريس المعرفة ودعم مقدمي الخدمات المحليين لتطوير أسواق تكنولوجيا
  المعلومات وبناء القد ا رت وفقا لذلك.
- ➢ نشر ثقافة ضريبة إلكثرونية من خلال الوسائل الإعلامية المتنوعة داخل المجتمع.

- ت حديث وعصرنة النظام الضريبي الجزائري بدمج التكنولوجيا المتطورة وتشجيع استخدامها في الإدارة الضريبية الجزائرية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1/ القانون رقم 16–14 المؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1438 الموافق 28 ديسمبر سنة 2016 ، يتضمن قانون المالية لسنة 2017–الجريدة الرسمية العدد(77).

3–د.أحمد شفيق الشاذلي ،دور التقنيات المالية في تحسين الإدارة الحكومية ،صندوق النقد العربي ،أبوظبي، العدد(2) ، 2019.

4/حبيبة زيار، فاطمة بوجميعة ، واقع وأفاق الضريبة تاإلكترونية في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية ،جامعة جيجل ،2014،2013.

5/د.رانيا محمود عمارة ، المالية العامة ، صندوق النقد العربي ، موجز السياسات ، العدد (2).

6/ د.زوبير ذغمان ،مطبوعة محاضرات في مقياس المالية العامة ، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ،جامعة محمد الشريف مساعديه ،سوق أهراس ،2017،2016.

7/ د. علي زغدود ،المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ، الطبعة الرابعة ، 2015.

9/ فاطمة عمور ،سولاف داود ، أثر العلاقة بين المكلفين بالضريبة وإدارة الضرائب على مردودية الضرائب ،مذكرة لنيل شهادة الماستر ، قسم العلوم الإقتصادية ،جامعة عين تيموشنت ، 2019،2018.

10/ محمود حسين الوادي ، مبادئ المالية العامة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الثالثة ، 2015.

11/ نادية عوني ، تقييم التجربة الرقمية في الإدارة المحلية الجزائرية ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ،الجزائر ،جامعة مولاي الطاهر ،سعيدة 2017،2016.

12/ د.هبة عبد المنعم ،رقمنة المالية العامة ، صندوق النقد العربي ، موجز السياسات ، العدد (2).

2/القانون رقم 17–11 المؤرخ في 8 ربيع الثاني عام 1439الموافق 27 ديسمبر سنة 2017 ، يتضمن قانوم المالية لسنة 2018 ، الجريدة الرسمية ، العدد 77.

13/ DR. Saimaa khan ،Digitalisation And Its impact on Economy ،international Journal of Digital library services ،vole 5 April –June ،2015 ISSUE 2 P 140.

14/ Banque d'Algérie، Rapport Annuels، 2003 ،2005 ،2008،2012،2014، 2015،2016

15/ Banque d'Algérie، Bulletin monétaire et financier 1er semestre 2018.

16/ Sonnchsen ،Brent crude oil price annually 1976-2020، consulté le 5/082020، sur le lien :

https://www.statista .com. /statistics /26860/uk-brent –crude –oil –price – changes-since-1979.

الملحق:

العرض التقديمي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

رقمنة المالية العامة كألية لتحسين إيرادات العامة خارج المحروقات

من اعداد الطالبة شياب سلمى

مقدمة:

يشهد العالم عدة تغيرات و تحولات هامة في مختلف القطاعات، وتمثل هذا التحول بثورة العلوم و التكنولوجيا المتطورة، حيث باتت المعلومات و المعرفة موردا أساسيا من الموارد الاقتصادية و الاستراتيجية الجديدة في الحياة الاقتصادية المكملة للموارد الطبيعية، وقد تأثر بهذا التحول بصورة كبيرة قطاع المالية العامة، حيث إنتقل من مفهومه التقليدي إلى مفهوم مختلف و هو ما يسمى برقمنة المالية العامة وإستخدام هذه التحولات وفي إطار الثورة الصناعية الرابعة وماصاحبها من تقنيات مثل الذكاء الصناعي والبيانات الكبيرة وسلسلة الكتل والتقنيات الحيوية وغيرها من التقنيات الاخرى إتجهت العديد من الحكومات للإستفادة من هذه التقنيات في زيادة مستويات فاعلية إدارة المالية العامة في تحقيق أهدافها من خلال تطوير آليات أكثر كفاءة لجمع الأموال العامة وإنفاقها ،بما يحقق أهداف السياسة المالية وتتطرق رقمنة المالية العامة للعديد من الجوانب من بينها التحول الرقمي على صعيد جانبي إدارة الموازنة العامة " الإيرادات العامة والنفقات العامة" لاسيما من خلال تبني نظام تحصيل الدفع الإلكتروني وهذا ماجعلنا نطرح الإشكالية التالية :

ما مدى مساهمة الرقمنة المالية العامة في زيادة ايرادات الدولة خارج المحروقات؟

*ومنه نطرح التساؤلات الاتية :

- ماهو واقع نمو الموازنة العامة في الجزائر؟
- ماهو واقع رقمنة المالية العامة في الجزائر ؟
- ماهي مختلف التحديات التي تواجه الرقمنة العامة في الجزائر ؟

فرضيات الدراسة :

كمحاولة أولية للإجابة على الإشكالية الرئيسية ومختلف التساؤولات الفرعية تم صياغة الفرضية الرئيسية التالية :

- تساهم رقمنة المالية العامة في زيادة ايرادات العامة خارج المحروقات من خلال تبني القطاع الضريبي لرقمنة ..

-أما الفرضيات الفرعية فهي كما يلي :

* يتميز نمو الموازنة العامة في الجزائر بإرتباطها الكبير بعوائد الجباية البثرولية .

* يتمثل واقع رقمنة المالية العامة في الجزائر من خلال رقمنة القطاع الضريبي.

* تواجه رقمنة المالية العامة في جزائر تحديات كثيرة منها ماهو متعلق بلمشاكل التقنية والبشرية

اهمية الدراسة:

-تستمد هذه الدراسة اهميتها في كون رقمنة المالية العامة وبأخص رقمنة الجباية العادية من أهم الوسائل التي تساعد الدولة في تحقيق التنمية الإقتصادية بخلاف الإيرادات البثرولية لذالك تسعى الإدارة الجبائية الى رقمنة قطاعها من أجل القضاء على التهرب الضريب وبالتالي زيادة الإيرادات جبائية

اهداف الدراسة :

*التعرف علر رقمنة المالية العامة

*التعرف على أثر الرقمنة على موازنة العامة

أسباب إختيار الموضوع:

*كون الموضوع يتسم بالحداثة

*إبراز دور وأهمية رقمنةالمالية العامة في دفع عجلة التنمية وتشجيع الإقتصاد الرقمي

منهج الدراسة:

- للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع ولمعالجة الإشكالية تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي لأنه يعتبر من أسس المناهج البحثية لتقرير الحقائق وفهم مكونات الدراسة بدقة ووضوح

هيكل الدراسة

الفصل الأول: الإطار النظري للموازنة العامة والرقمنة

المبحث الاول :مفاهيم عامة حول الموازنة العامة والرقمنة

المبحث الثاني : أثر الرقمنة عللى الموازنة العامة

الفصل الثاني :رقمنة المالية العامة في الجزائر

المبحث الأول :تطور الموازنة العامة في الجزائر (2000-2019)

واقع رقمنة المالية العامة في الجزائر

تحديات وافاق رقمنة المالية العامة في الجزائر

الفصل الأول : الإطار النظري للموازنة العامة والرقمنة

تناولنا في هذا الفصل وبأخص في المبحث الأول تعريف الموازنة العامة حيث عرفناها بأنها تقدير بياني للموازنة العامة خلال السنة كما تطرقنا إلى أهم عناصرها (الإيرادات والنفقات) وتقسيمات كل واحدة منهما
اما في المبحث الثاني فتناولنا مفهوم شامل حول الرقمنة من حيث تعريفها وأهميتها وايجابياتها وسلبياتها فقد عرفناها على أنها عملية نقل المكتبة التقليدية والمواد التي تكون في شكل اوراق إلى نموذج الكثروني اما عن أهميتها فهي تكمن في سهولة الحصول عى المعلومة وتساعد أيضا على تقليل الجهد والوقت .

أما بالنسبة للمبحث الثاني فقد سلطنا الضوء على أثر الرقمنة على الإيرادات والنفقات العامة حيث تؤثر الرقمنة على الإيرادات العامة من خلال مساعدة السلطات الضريبية على تحسين طرق التحصيل الضريبي وبالتالي توسيع مردودية الجباية العادية والتي بدورها تساعد على الزيادة في الإيرادات العامة, أما عن أأثرها على النفقات العامة فهي تساعد الدولة على تخفيض تكلفة توزيع الدعم والمنافع الإجتماعية وتساهم في كشف التدفقات الغير شرعية. أما أثرها في اعداد الميزانية العامة فهي تساعد الدولة على تحليل البيانات بشكل رقمي وبدقة عالية تجنبها الوقوع في أخطاء الماضي وتساعدها على توقع المستقبل.

الفصل الثاني : رقمنة المالية العامة في الجزائر

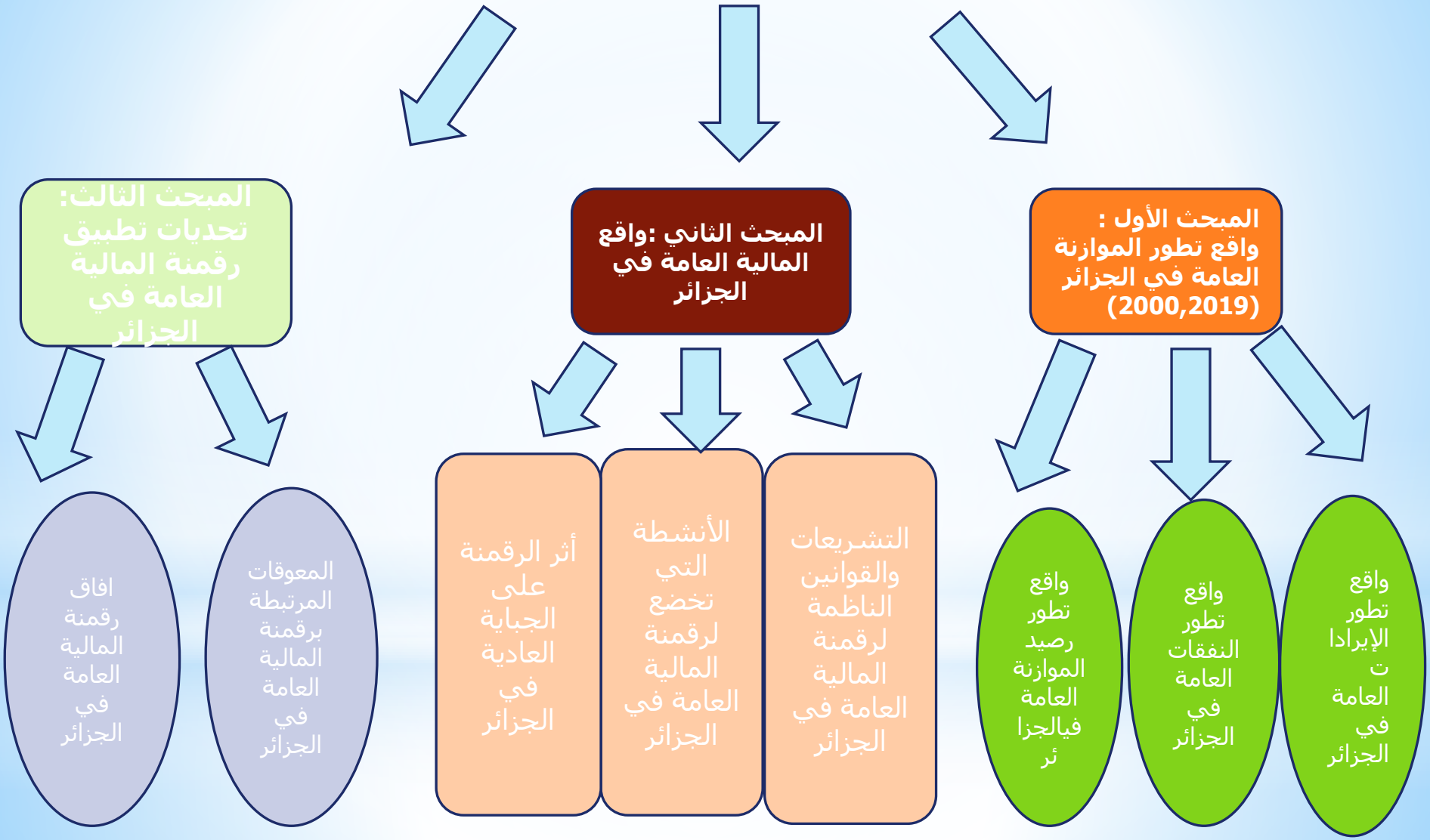

الخاتمة :

–يعيش العالم فترة من التحولات الجذرية التي أسهمت في تغيير كل المفاهيم والأساليب ا ولهياكل الإدارية التقليدية، وأوجدت مناخا وأوضاعا اقتصادية وسياسية وتكنولوجية مختلفة تماما عما كان سائدا منذ بضع سنوات، ولعل من أهم المجالات تأثرار لهذه التحولات هو قطاع المالية العامة ، حيث باتت المعرفة أو المعلومات هي مادته الخام وركيزته ، ثم جاءت موجة الرقمنة لتجتاح هذا القطاع وتحول هذه المعرفة والمعلومات إلى أرقام يفهمها الحاسوب، الذي هو الأداة والتقنية المسيطرة في هذا الاقتصاد إذا لم نقل في العالم .

لقد إمتدت أثار نمو الاقتصاد الرقمي إلى القطاع المالي، الذي أدى إلى وجود أنظمة الدفع الألي، حيث سعت الدولة جاهدة كغيرها من الدول لتكييف قطاع الضريبي مع التطورات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، ويتجلى ذلك من خلال الإصلاحات التي إنتهجتها الجزائر في السنوات الأخيرة، حين أدركت ضرورة الارتقاء بالخدمات تحصيل الضريبي والاعتماد على تعميم نظام التحصيل الضريبي الإلكتروني ،غير أن دراستنا بينت أن تلك الجهود كان من نتائجها مايلي:

إختبار الفرضيات:

1/تساهم رقمنة المالية العامة في زيادة إيرادات العامة خارج المحروقات من خلال رقمنة قطاع الضريبي حيث تساهم هذه الاخيرة في زيادة قاعدة التحصيال الضريبي من خلال القضاء على الغش الضريبي والتزوير والتهرب الضريبي ومنه توسيع مظلة المشمولين بالضريبة وبالتالي زيادة مردودية الايرادات الضريبية والإعتماد على

ومنه نثبث صحة الفرضية الرئيسية.

2/ - يتميز نمز الموازنة العامة في الجزائر بإرتباطها بإيرادات الجباية البثرولية : وهدا ما حولنا إثباثه في الفصل الثاني :

نلاحظ ان االعلاقة العلاقة الموجودة بيمن كل من إيرادات الجباية البثرولية وإيرادات الكلية انه كاما ارتفع نصيب الإيرادات الجباية النفظية نلاحظ ان هناك ارتفاع مباشر للإيرادات الكلية والعكس صحيح ، وهذا يدل عل الاهتمام الكبير الذي توليه الجزائر لنظام الجباية من المحروقات واعتماد الميزانية بشكل كبير على هذا القطاع. ةهدا مايثبث صحة الفرضية الثانية .

3// أن عصرنة النظام الجبائي الجزائري قد ساعد الدولة في رفع من نسبة إيراداتها العادية وذالك من خلال التواصل بين الإدارة الجبائية والمكلفين وهذا النظام الجديدا جبايتك سمح للإدارة الضريبية الجزائرية "بتحسين كفاءتها واسترداد الضرائب وكذلك تحسين علاقتها مع دافعي الضرائب وهذا مايثب صحة الفرضية الثالثة .

4/ تواجه رقمنة المالية العامة في جزائر عدة تحديات منها ماهو متعلق بمشاكل تقنية كعدم تحديث الأجهزة بشكل مستمر ،مشكلات الاجهزة والربرامج المسخدمة ، الهجمات والإعتدات الإلكثرونية المقصودة ومنها ماهو متعلق بلمشاكل البشرية مثل : عدم وجود تفاعل بين العاملين بإدارة نظم المعلومات الحكومية وعدم إستعدادهم لإستخدام النظم الحديثة ، نقص المختصين وقلة التأهيل الفني للعاملين، الأمية المعلوماتية وغيرها وهذا ما حولنا إثباثة في فصل الثاني ومنه تأكيد صحة الفرضية الرابعة.

نتائج الدرا سة:

- ✓ لم يعد التحول إلى الإعتماد على التقنيات الرقمية في إنجاز المعاملات الحكومية خيارا بل أصبح ضرورة تفرضها التطورات العالمية والإقليمية .
- ✓ تساهم الرقمنة المالية العامة في زيادة الإيرادات الضريبية من خلال زيادة كفاءة التحصيل الضريبي.
- ✓ ت ساهم تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحسين جودة الخدمة من خلال توفير الوقت والجهد وبالتالي تخفيض التكاليف.
- ✓ أ دت ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى ظهور رقمنة القطاع الضريبي.

التوصيات :

- ➢ إ صدار قوانين وتشريعات تتماشى مع التطو ا رت المستمرة في مجال الرقمنة.
- ➢ لعمل على تدعيم البنية التحتية لبناء الاقتصاد الرقمي وذلك بزيادة الإنفاق الاستثماري العام و الخاص في مجال تكنولوجيا المعلومات، والتوسع في استخدام شبكة الإنترنت.
- ➢ ربط عصرنة إدارة الضرائب بالتكوين والتدريب المستمرين ل أ رس المال البشري، وهو ما يقتضي التركيز على تدريس المعرفة ودعم مقدمي الخدمات المحليين لتطوير أسواق تكنولوجيا المعلومات وبناء القد ا رت وفقا لذلك.

- ت حديث وعصرنة النظام الضريبي الجزائري بدمج التكنولوجيا المتطورة وتشجيع استخدامها في الإدارة الضريبية الجزائرية.

- نشر ثقافة ضريبة إلكترونية من خلال الوسائل الإعلامية المتنوعة داخل المجتمع.

الخاتمة